Ibn Hisham al-Lakhmi and his Comments on Substitution and Words Structure in his Response to Ibn Makki al-Siqilli

Dr. Ahmed Abdullrahman Balkhair
Associate Professor of Language Studies
Department of Arabic Language and Literature
Dhofar University - Sultanate of Oman
abalkhair@du.edu.om

DOI: https://doi.org/10.31973/aj.v1i146.4044

Abstract:

This research is concerned with the phonetic comments of Ibn Hisham Al Lakhmi in his Book (Al Madkhal Ila tagweem Al Lisan wo Ta'aleem Al Bayan) wherein he replied to Ibn Makki Al Saggali's book (Tathgeef Al Lisan Wo Talgeeh Al Jenan). Ibn Makki identifies the Arabic language situation in Sicilia during the 6th Hijri century, he mistaken the public in his era and consider them have mistaken the way to exercise it.In a reply to Ibn Makki. Ibn Hisham pointed out; whatever has been considered as a distortion by Ibn Makki in fact wasn't true, and described Ibn Makki's statements as an illusion.The aim of this research paper is to investigate the phonetic phenomena of Arabic language for Sicilian people during the 6th Hijri century, through what has been stated by Ibn Hisham, and to identify his stand from the opinion of Ibn Makki regarding those phonetic phenomena.

Keywords: Al-Lakhmi, Ibn Makki, directives, straightening the tongue, educating the tongue.

ابن هشام اللخمي وتوجيهاته في الإبدال وحركة بنية الألفاظ في ردّه على ابن مكي الصقلي

د. أحمد بن عبدالرحمن بالخير
أستاذ الدراسات اللغوية المشارك
قسم اللغة العربية وآدابها
جامعة ظفار – سلطنة عمان

(مُلَخَّصُ البَحث)

يتمحور هذا البحث حول دراسة التوجيهات الصوتية لابن هشام اللخميّ في كتابه (المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان)، فيما ردّ فيه على ابن مكيّ الصقليّ في كتابه (تثقيف اللسان وتلقيح الجنان). اذ صور ابن مكيّ الصقليّ حال العربية في صقلية في القرن الخامس الهجري، ولحّنَ عامّة زمانه وخطّأهم فيما استعملوه. وذهب ابن هشام اللخميّ إلى أنّ كثيراً مما لحّنَ فيه ابن مكيّ عامّة أهل صقلية إنّما هو صحيح وليس بلحن، ووصف ما ذكره ابن مكيّ بأنه أوهام.

ومن هنا فإن هذا البحث يهدف إلى حصر الظواهر الصوتية لعربية أهل صقلية في القرن السادس الهجري من خلال تناول نماذج ممّا ذكره ابن هشام اللخميّ في كتابه السابق الذكر، ومعرفة موقفه من تلحين ابن مكيّ لهم في تلك الظواهر الصوتية.

الكلمات المفتاحية: اللخمي، ابن مكي، توجيهات، تقويم اللسان، تثقيف اللسان.

تمهيد

لقد صنّف ابن هشام اللخميّ (ت ٥٧٧هـ) كتابه (المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان) ليصوّر فيه حال العربية عند أهل الأندلس في القرن السادس الهجري، وما حدث من لحن عند عامّة أهل زمانه، وكان بعض الحاضرين في مجلسه قد قال (البَطِّيخ) بفتح الباء بدلاً من كسرها، يقول ابن هشام:" ولقد شهدتُّ بعض من ينتمي بزعمه إلى الأدب وينسل إليه من كلّ حَدَب وقد استعمل في كلامه (الخِرْبِز)، فسأله بعض الحاضرين عنه، فقال: هو (البَطِّيخ) بفتح الباء. وهذا من أقبح القبيح أن يستعمِل اللغة الغريبة وقد قَصَّر عن تصحيح المستعملة القريبة"(اللخمي، ١٩٩٥، ص٩).

قَسَّم ابن هشام اللخميّ كتابه على ثلاثة أقسام، جعل القسم الأول في الردّ على الزُّبيدي (ت٣٧٩هـ) في كتابه لحن العامّة، وجعل القسم الثاني في الردّ على ابن مكيّ الصقليّ (ت٥٠١هـ) في كتابه تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، والقسم الثالث أضاف إليه ما لم يذكراه ممّا غُيِّر في زمانه عند أهل الأندلس ولحنت فيه العامّة.

وستقتصر هذه الدراسة على ما ردّ فيه ابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ الصقليّ، دون الزُّبيدي (ت ٣٧٩هـ) وذلك؛ لأن كثيراً من الظواهر الصوتية التي وردت عند ابن مكيّ الصقليّ ممّا حاول أن يصوّر فيها ما لحنت فيه العامّة أو الخاصّة من أهل صقلية في القرن الخامس الهجري كانت امتداداً لبعض الظواهر الصوتية التي عرفها الزُّبيدي ممّا لحنت فيه عامّة أهل الأندلس في القرن الرابع الهجري.

فضلاً عن أنّ كلاً من ابن مكيّ الصقليّ وابن هشام اللخميّ يكادان يشتركان في القرن السادس الهجري، فالصقليّ يمثّل أول ذلك القرن، واللخميّ يمثّل آخره. وإن كان ابن مكيّ الصقليّ قد اهتمّ بعاميّة أهل صقلية، بينما اهتمّ ابن هشام اللخميّ بعاميّة أهل الأندلس. وقد ظلّت بعض الظواهر ممتدة من عصر ابن مكيّ الصقليّ حتى عصر ابن هشام اللخميّ.

وقد صرّح ابن هشام بأنه لم يمعن النظر في كل ما حكاه ابن مكيّ خشية الإطالة، يقول:" ... ولم أُمْعِن في النظر فيه والتّتبّع لكل ما يحكيه؛ خشية الإطالة والخروج عن المقصود"(اللخمي، ١٩٩٥، ص٧١). وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة الخصائص الصوتية لعربية أهل صقلية في القرن السادس الهجري من خلال ما ذكره اللخميّ نقلاً عن ابن مكيّ الصقليّ. و تهدف كذلك إلى معرفة موقف ابن هشام اللخميّ من الظواهر الصوتية التي لحّن

فيها ابن مكيّ عامّة أهل صقلية، ومعرفة الأسس التي اعتمد عليها ابن هشام في ردّه على ابن مكيّ ومحاولة تحليلها في ضوء البحث اللغوي الحديث ما أمكن ذلك. ومن هنا كان اعتماد هذا البحث على كتابي ابن هشام اللخمي وابن مكي الصقلي بالدرجة الأولى، وما يرفدهما من كتب لغوية.

أولاً: الإبدال بين الصوامت:

قبل الخوض في تحليل أمثلة النقد في جانب الإبدال بين الصوامت، أذكر نبذة يسيرة عن الإبدال، فأقول: الإبدال اللغوي من الظواهر الصوتية البارزة في اللغة العربية، فهو " كثير في الكلام"(الهنّائي، ٢٠٠٥، ص٣٨٦). والإبدال معناه في اللغة: "جعل شيء مكان شيء آخر "(ابن منظور، ١٩٥٥، بدل)، واصطلاحاً: " جعل حرف مكان حرف آخر مطلقاً"(الأزهري، ١٩٩٧، ٣٦١/٥).

وينقسم الإبدال على قسمين: الأول: الإبدال الصرفي، وحروفه مجموعة في قولهم: " هدأت موطيا"، والآخر: الإبدال اللغوي، ويقع في جميع حروف الهجاء، ويراد به" ما جمعه رواة اللغة من تلك الألفاظ المتقاربة في صورها المتحدة في معانيها" (أبو الطيّب اللغوي، ١٩٦٠، ٩/١).

لقد اشترط كثير من اللغويين القدامى والمحدِثين وجود علاقة صوتية تبيح وقوع الإبدال وإذا نظرنا إلى الكتب التي عنيت بجمع أمثلة الإبدال نلاحظ أنّ العلاقة الصوتية لم تتحقّق في جميعها، فعلى سبيل المثال جعل أبو الطيب من أبواب كتابه باباً للإبدال بين الخاء والميم نحو خزق الطائر ومزق (أبو الطيّب اللغوي، ١٩٦٠، ٣٤٦/١) – والحرفان متباعدان مخرجاً وصفة – .... وغير ذلك من الأبواب المعقودة التي لم تتحقّق فيها العلاقة الصوتية. لكنّ تحقّق العلاقة الصوتية بين الحروف التي وقع فيها الإبدال هو السّمة الغالبة على تلك الأمثلة.

١. إبدال الشين سيناً:

ذكر ابن هشام اللخميّ أنّ ابن مكيّ الصقليّ عَدّ قول عامّة زمانه (السَّلْجَم) بالسين بدلاً من الشين (شَلْجَم) من اللَّحن. يقول: "... ويقولون لبعض البُقُول: السَّلْجَم، والصواب شَلْجَم بالشين معجمة"، واحتجّ بقول الراجز: تَسْأَلُنِي بِرَامَتَيْنِ شَلْجَمَا (الصقلّي، ١٩٩٠، ص٤٠)

والسَّلْجَم "نبت معروف، وقيل: هو ضرب من البُقُول" (ابن منظور، ١٩٥٥، سلجم)، وذكر ابن هشام اللخميّ أنه (اللِّفْت)، وأنّ عامّة زمانه يفتحون اللام (اللَّفْت) وذلك لحْن (اللخمي، ١٩٩٥، ص٤٦-٤٧)، والمفرد (سَلْجَمة) (مصطفى، ١٩٨٩، السلجم).

وقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ الصقليّ، وذهب إلى أن الصواب (السَّلْجَم) بالسين بدلاً من الشين، وأنه لفظ أعجمي عرّبته العرب فحوّلت الشين سيناً. وذكر رواية أخرى للرجز الشاهد بالسين (سَلْجَما). وهذه الرواية تبطل موضع الاستشهاد.

اعتمد ابن هشام اللخميّ في توجيه ردّه على ابن مكيّ الصقليّ على ما ذكره عن أبي حنيفة الدينوري(ت٢٨٢هـ)، من أنه أدخل (السَّلْجَم) في حرف السين، يقول:∀ قال الرَّادّ: أدخل أبو حنيفة السَّلْجَمَ في حرف السين، وقال: هكذا تتكلّم به العرب وهو اسم أعجمي عُرّب فَحُوّلْت الشين سيناً، واحتجّ بقول الشاعر:

تَسْأَلُنِي بِرَامَتَيْنِ سَلْجَمَا

يا مَيّ لو سَأَلْتِ شيئاً أَمَمَا

جاءَ بهِ الكَرِيُّ أو تَجَشَّمَا (اللخمي، ١٩٩٥، ص٤٦-٤٧).

واعتمد ابن هشام اللخميّ أيضاً على ما حُكيَ عن الأصمعي أنه قيل لرجل من أهل رَامَة وهي موضع بقرب البصرة:" إنّ قاعكم هذا لَطَيِّبٌ فلو زرعتموه. قال: قد زرعناه. قال: وما زرعتموه؟ قال: سَلْجَماً ..."(اللخمي، ١٩٩٥، ص٤٦-٤٧).

يتّضح ممّا سبق أن ابن هشام اللخميّ كانت مصادره في ردِّه على ابن مكيّ الصقليّ في تخطئته للعامة في (السَّلْجَم) تعتمد على أبي حنيفة الدينوري من ناحية ، وعلى الأصمعي من ناحية أخرى ، فضلاً عن أنه ذكر رواية أخرى للشاهد الشعري الذي احتجّ به ابن مكيّ ، وهي تبطل موضع الاستشهاد به.

لقد أورد الأزهري في تهذيبه: " ثعلب عن ابن الأعرابي: السَّلْجَم: الطويل من الرجال. قال: والمأكول يقال له سَلْجَم أيضاً، ولا يقال له شَلْجَم، ولا ثَلْجَم" (الأزهري، د.ت. سلجم). وذكر ابن منظور أن (السَّلْجَم) بالسين، وبها ذكر الرجز الشاهد، ثم قال: "...ومنهم من يتكلّم به بالشين المُعْجَمة"، وذكر أن الرجز الشاهد يروى بالسين والشين، ثم عقّب بقوله: " والصواب بالسين المهملة "(ابن منظور، ١٩٥٥، سلجم).

والظاهر أن العربية قد عرفت إبدال الشين سيناً قبل عصر ابن مكيّ الصقليّ، فقد أورد ابن السكيت في باب السين والشين من كتابه الإبدال كلمات كثيرة حدث فيها هذا الإبدال مثل: الجحاش في القتال والجحاس، وجَرْس من الليل وجَرْش، وعَطَسَ فلانٌ فَسَمَّتَه وشَمَّتَه، وغير ذلك كثير(ابن السكّيت، ١٩٧٨، ص١٠٩-١١٠). والشين عند الخليل بن أحمد من الأصوات الشجرية؛ لأن مبدأها من شجر الفم أي مفرج الفم. والسين أسلية؛ لأن مبدأها من أسلة اللسان وهي مستدق طرف اللسان(الفراهيدي، د.ت، ٦٥/١).

فالسين والشين بينهما شبه كبير، فهما متقاربان في المخرج، ومتفقان في جميع الصفات العامة، إذ هما مهموسان رخوان مستفلان منفتحان مصمتان، ولعل هذا التشابه سوّغ حدوث هذا الإبدال بينهما فيما ذكره اللغويون العرب. وقد عقد لهم لهما ابن السكيت وأبو الطيب باباً للإبدال بينهما، وممّا ورد من ذلك: " سئفت أصابعه، وشئفت، وهو تشقق يكون في أصول الأظفار، السوذق والشوذق: السوار، حمس الشر وحمش: إذا اشتد، عطس فلان فسمّته وشمّته، تنسمت منه علماً وتنشمت ... "(ابن السكّيت، ١٩٧٨، ص١٠٩).

والسَّلْجَم يقال له (اللِّفْت) أيضاً، والظاهر أن عامّة أهل الأندلس في القرن السادس الهجري كانوا يفتحون اللام لحناً، يقول ابن هشام:" ويقال له اللِّفْت أيضاً بكسر اللام، وعامّة زماننا يفتحونها، وذلك لحن "(اللخمي، ١٩٩٥، ص٤٧). ويتّضح مما سبق أن (السَّلْجَم) أي (اللِّفْت):

أ . اسم أعجميّ (الشَّلْجَم) بالشين، عرّبته العرب فحوّلت الشين سيناً، فقالوا:السَّلْجَم بدلاً من الشَّلْجَم .

ب . السَّلْجَم كان يقال له (اللِّفْت) بكسر اللام.

ج . عامّة أهل الأندلس في عصر ابن هشام اللخميّ كانوا يفتحون اللام من (اللِّفْت) وذلك لحن، فيقولون (اللَّفْت).

٢. إبدال الصاد سيناً:

ذكر ابن هشام اللخميّ أن ابن مكيّ الصقليّ عَدّ قول أهل صقلية (سَنْجَة الميزان) بالسين غلطاً، والصواب (صَنْجَة) بالصاد (اللخمي، ١٩٩٥، ص٥٩-٦٠). ونصُّ ابن مكيّ "... ويقولون سِنْجَة الميزان، والصواب: صَنْجَة بالصاد المفتوحة"(الصقلّي، ١٩٩٠، ص٦١). لقد ردّ ابن هشام على ابن مكيّ بأنه قد قيل أيضاً سَنْجَة بالسين (اللخمي، ١٩٩٥، ص٦٠). وفي إصلاح المنطق لابن السكّيت:" وهي صَنْجَة الميزان، ولا تقل سَنْجَة، وهي أعجمية معرّبة "(ابن السكيت، د.ت، ص٨٦)، ونصّ عليها كذلك الجواليقي فقال:" ...صَنْجَة الميزان معرّبة "(الجواليقي، ٢٠٠٣، ص١٠٧)، ونقل عن ابن السكيت قوله "...ولا تقل سَنْجَة "(الجواليقي، ٢٠٠٣، ص١٠٧).. والذي في لسان العرب أن سَنْجَة الميزان بالسين لغة في صَنْجَة، وأن السين أفصح (ابن منظور، ١٩٥٥، سنج). والأمر كذلك عند الفيروزآبادي يقول:" وسَنْجَة الميزان مفتوحة، وبالسين أفصح من الصاد "(الفيروز آبادي، د.ت، السُّنُج). ثم عاد وذكر الكلمة بالصاد في فصل الصاد باب الجيم، يقول:" ...وصَنْجَة الميزان معرّبة "(الفيروز آبادي، د.ت، الصُّنُج). والسين والصاد صوتان مخرجهما عند سيبويه"... ممّا بين طرف اللسان وفويق الثنايا وكلاهما مهموس، ورخو (سيبويه، د.ت، ٤/٤٣٤-٤٣٥)، والفارق بينهما أن الصاد مطبقة، والسين منفتحة (سيبويه، د.ت،

٤٣٦/٤). ولعل هذا ما يفسّر إبدال الصاد سيناً. وممّا يندرج تحت هذه الظاهرة ما ردّ فيه ابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ الصقليّ من قول العامة (فَقَسَ البيضُ) بالسين، والصواب فَقَصَ بالصاد (اللخمي، ١٩٩٥، ص٦٠). والنص مثلما ذكره ابن هشام اللخميّ نقلاً عن ابن مكيّ فيه "... وقوله: ويقولون فَقَس البيضُ. والصواب فَقَصَ بالصاد "(اللخمي، ١٩٩٥، ص٦٠). ونصّ ابن مكيّ "... ويقولون: فَقَسَ البيضُ. والصواب: فَقَصَ يَفْقِصُ، بالصاد وفتح القاف في الماضي وكسرها في المستقبل "(الصقلّي، ١٩٩٠، ص٦٢). لقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ الصقليّ فيما قاله، وذكر أنه يقال فَقَصَ وفَقَسَ: بالصاد والسين. ونقل عن الحريري قوله:

إِنْ شِئْتَ بِالسِّينِ فاكْتُبْ ما أُبَيِّنُهُ وإِنْ تَشَأ فَهْوَ بِالصَّاداتِ يُكْتَتَبُ

مَغْصٌ وفَقْصٌ ومُصْطَارٌ ومُمَلِّصٌ وصَالِغٌ وصِرَاطُ الحَقِّ والصَّقَبُ (اللخمي، ١٩٩٥، ص٦٠)

يقول ابن هشام اللخميّ "... فقوله وفَقْصٌ هو من فَقَصْتُ البيضةَ إذا كسرتها، وفَقَصَها الطائر عند خروجه منه" (اللخمي، ١٩٩٥، ص٦٠). وفي لسان العرب "... وفَقَسَ البيضةَ يَفْقِسُها إذا فَضَخَها، لغة في فَقَصَها، والصاد أعلى..." (ابن منظور، ١٩٥٥، فقس).**(36)** ، ثم أوردها ابن منظور مرة أخرى في مادة (فقص) بالصاد (ابن منظور، ١٩٥٥، فقص).

ومن ثَمَّ؛ فتوجد علاقة صوتية بين الصاد والسين، تسوّغ الإبدال بينهما، وقد عقد أبو الطيب في إبداله باباً لهما، ومما ورد فيه: " شاة شصبة وشسبة: إذا كانت عجفاء مهزولة، القسطل والقصطل: الغبار، سقع الديك، وصقع: صوّت، نسأت الناقة ونصأتها: إذا سقتها، السدّ والصدّ: الجبل، ورجل أسقح وأصقح: أصلع... (أبو الطيّب اللغوي، ١٩٦٠، ١٧٢/٢).

وبالرجوع إلى كتاب تثقيف اللسان نجد ابن مكي يحشد في باب (التبديل) أمثلة كثيرة يرجّح فيها صواب نطقها بالصاد خلافاً للعامة (الصقلّي، ١٩٩٠، ص٦١).

٣. إبدال الغين عيناً:

ذكر ابن هشام اللخميّ أن ابن مكيّ الصقليّ عَدّ قول العامّة (نَعَقَ الغرابُ) بالعين غلطاً، والصواب نَغَقَ بالغين معجمة (اللخمي، ١٩٩٥، ص٥٩). لقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ، بأنه قد جاء في كلامهم نَعَقَ الغرابُ ونَغَقَ بغين معجمة وغير معجمة، ومن ثَمّ فلا معنى لإنكاره على العامّة(اللخمي، ١٩٩٥، ص٥٩). وكان ابن هشام اللخميّ قد اختار ما حكاه الخليل بن أحمد أن نَغَقَ الغرابُ أحسن، يقول:" ...ولكن نَغَقَ الغرابُ بالغين معجمة أحسن، وكذا حكى صاحب كتاب العين "(اللخمي، ١٩٩٥، ص٥٩). والذي في العين " نَعَقَ الراعي بالغنم نعيقاً: صاح بها زجْراً. ونَعَقَ الغرابُ نُعاقاً ونَعيقاً. وبالغين أحسن "(الفراهيدي، د.ت، نعق). ويؤيّد ما ذكره الخليل أن أبا الطيب اللغوي يقول في الباب الذي عقده للإبدال بين العين والغين: " ويقال: نَعَقَ الغرابُ يَنْعِقُ، ونَغَقَ يَنْغِقُ، وهو بالغين

المعجمة أعلى وأكثر، وذلك إذا صاح "(أبو الطيّب اللغوي، ١٩٦٠، ٣٠٤/٢)، ويقول الأزهري: "قال الليث: يقال نَغَقَ الغرابُ ونَعَقَ بالعين والغين. قلت: كلام العرب: نَغَقَ بالغين، ونَعَقَ الراعي بالشاء بالعين، ولم أسمعهم يقولون في الغراب نَعَقَ، ولكنهم يقولون نَعَبَ بالعين "(الأزهري، د.ت. نعق). وذكر ابن منظور أن ابن كيسان حكى (نَعَقَ الغرابُ) بعين مهملة(ابن منظور، ١٩٥٥، نعق). يتّضح ممّا سبق أن عامّة أهل صقلية كانوا يبدلون الغين من (نَغَقَ) عيناً فيقولون: (نَعَقَ). والظاهر أن هذا الإبدال عرفته العربية من قبل ، فقد ذكر ابن السكيت (ت٢٤٤هـ) في (باب العين والغين) كلمات كثيرة بالعين مرة وبالغين مرة أخرى ، منها : بَعْثَرَ متاعَه وبَغْثَرَه ، وغَلَثَ طعامَه وعَلَثَ(ابن السكّيت، ١٩٧٨، ص١١١-١١٢). والعين تخرج من وسط الحلق ، أما الغين فتخرج من أدنى الحلق إلى الفم، ومن ثم فبينهما تقارب في المخرج، ويشتركان في بعض الصفات العامة، فهما رخوان منفتحان مصمتان ، والعين مجهورة مستفلة ، والغين مجهورة مستعلية (سيبويه، د.ت، ٤٣٣/٤).

٤. إبدال القاف جيماً :

ذكر ابن هشام اللخميّ أن ابن مكيّ الصقليّ عَدّ قول عامّة زمانه (فَالوذَج) بالجيم لحناً، والصواب عنده فَالوذَق وفَالوذ(اللخمي، ١٩٩٥، ص٤٩). والنص في كتاب ابن مكيّ " يقولون: فَالولَج، والصواب : فَالوذَق وفَالوذ "(الصقلّي، ١٩٩٠، ص٥٨).

ومعنى هذا أن (فَالوذَج) في ورودها عند ابن هشام فيها إبدال القاف جيماً، و(فَالولَج) عند ابن مكيّ فيها إبدال الذال لاماً بدليل ورودها في(باب التبديل: الذال واللام) (الصقلّي، ١٩٩٠، ص٥٨). لقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ الصقليّ مُصوِّباً لفظة (الفَالُوذَج)، واعتمد في توجيه ردّه على ما نقله عن أبي القاسم الزجاجيّ (ت٣٣٧هـ) "...أنه يُقال : فَالُوذ وفَالُوذَج وفَالُوذَق وسِرِطْرَاط ... "(اللخمي، ١٩٩٥، ص٤٩). يتّضح ممّا سبق أن (فَالُوذقاً) بالقاف، يراها ابن مكيّ صواباً، وأن (فَالُوذَجاً) بالجيم يراها ابن هشام اللخميّ صواباً، وكلاهما لا ينكر (فَالُوذ).

ثم ذكر ابن هشام اللخميّ أن عامّة زمانه يقولون (الفَاذُول)، يقول :" قال الرّادّ : وعامّة زماننا يقولون: الفَاذُول، فيقدّمون الذال على اللام، وذلك لحن. والصواب ما قدّمنا"(اللخمي، ١٩٩٥، ص٤٩). وفَالُوذَج، وفَالُوذَق؛ كلمتان دخيلتان، نقل ذلك ابن هشام اللخميّ، عن أبي القاسم الزجاجيّ يقول ابن هشام:" ... وزعم أن فَالُوذَجاً وفَالُوذَقاً دخيلان في كلام العرب "(اللخمي، ١٩٩٥، ص٤٩). لقد ذكر الجواليقي أن الفَالُوذ: أعجميّ معرّب ، وكذلك الفَالُوذَق والفُولاذ (الجواليقي، ٢٠٠٣، ص١٢٢)، ونقل عن أبي حاتم قول أبي زيد :"... سمعت من العرب من يقول للفُولاذ : فَالُوذ "(الجواليقي، ٢٠٠٣، ص١٢٢). وذكر الجوهري أن " الفَالُوذ والفَالُوذَق مُعرّبان، قال يعقوب: ولا تقل الفَالُوذَج "(الجوهري، ١٩٨٤، فلذ). وبيّن ابن منظور

أن الفَالُوذ من الحلواء فارسيّ معرّب(ابن منظور، ١٩٥٥، نعق). ولعل هذه الكلمة قد حدث فيها إبدال القاف جيماً لِمَا بسبب التشابه بين هذين الصوتين في الصفة ، فكلاهما مجهور، وكلاهما شديد (سيبويه، د.ت، ٤/٤٣٣-٤٣٤). ومن ثم تقترب القاف من الجيم مخرجاً، فمخرج القاف عند سيبويه من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى ، ومخرج الجيم من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى "(سيبويه، د.ت، ٤/٤٣٣-٤٣٤).

ويذكر الدكتور إبراهيم أنيس أنه "... في الانتقال بمخرج القاف إلى الأمام نجد أن أقرب المخارج لها هو مخرج الجيم القاهرية والكاف ، فلا غرابة أن تتطوّر القاف إلى أحدهما. وقد رجّح تطوّر القاف ...إلى الجيم القاهرية أن القاف في الأصل صوت مجهور فحين تتطوّر تنتقل إلى صوت مجهور أيضاً يشبهها صفة ، لهذا اختارت القاف في تطوّرها الأمامي الجيمَ دون الكاف ؛ لأن كلاً من القاف الأصلية والجيم القاهرية صوت شديد مجهور"(أنيس، ١٩٦١، ص٦٩).

٥. إبدال النون لاماً :

ذكر ابن هشام اللخميّ أن ابن مكيّ الصقليّ عَدّ قول عامّة زمانه (فَيْجَل) باللام بدلاً من (فَيْجَن) بالنون من اللحن ، يقول:" ويقولون للسَّذَاب فَيْجَل ، والصواب فَيْجَن بالنون"(اللخمي، ١٩٩٥، ص٧١). والسَّذَاب في القاموس: بَقْل(الفيروز آبادي، د.ت، سذب). ، وجاء في المعجم الوسيط :" السَّذَاب جنس نباتات طبيّة من الفصيلة السَّذَابيّة، له رائحة قويّة خاصّة "(مصطفى، ١٩٨٩، السَّذَاب). ويرى ابن هشام اللخميّ أن ما أنكره ابن مكيّ الصقليّ على عامّة زمانه لا معنى له، واحتجّ بما حكاه المُطَرِّز في كتابه الياقوتة (فَيْجَلاً ، وفَيْجَناً) (اللخمي، ١٩٩٥، ص٤٦)، يقول :" قال الرَّادّ : قد حكى المُطَرِّز في كتاب الياقوتة فَيْجَلاً وفَيْجَناً باللام والنون، فلا معنى لإنكاره على العامّة "(اللخمي، ١٩٩٥، ص٤٦).

ونقل الجواليقي عن أبي بكر قوله " ... والفَيْجَن : السَّذَاب ، لغة شاميّة ولا أحسبها عربية صحيحة . قال أبو بكر : ولا أعلم للسَّذَاب اسماً عربياً لأهل الحجاز، إلا أن أهل اليمن يسمّونه الخُثْف "(الجواليقي، ٢٠٠٣، ص١٢٠). لقد ذكر ابن منظور في لسان العرب (الفَيْجَن والفَيْجَل) (ابن منظور، ١٩٥٥، فجن) بالنون واللام ، وأمّا الفيروزآبادي في القاموس المحيط ، فقد ذكر (فَيْجَن) بالنون فقط (الفيروز آبادي، د.ت، فجن).

يتّضح ممّا سبق أن ابن هشام اللخميّ قد وجّه ما لحنت فيه عامّة أهل صقلية على وجهٍ صحيح في العربية . فقد جاء عن العرب استعمال النون ، واللام (فَيْجَن وفَيْجَل)، وكان مصدره في ذلك ما ذكره المُطَرِّز (ت٣٤٥هـ) في كتابه الياقوتة. ثمّ أورده ابن منظور في لسان العرب، وإن كان الفيروزآبادي لم يذكر غير وجه النون فقط (فَيْجَن) (الفيروز آبادي،

د.ت، فجن). والظاهر أنّ العربية كانت قد عرفت هذا الإبدال قبل عصر ابن مكيّ الصقليّ، فقد ذكر ابن السكيت (ت٢٤٤هـ) في باب النون واللام من كتابه الإبدال كلمات كثيرة حدث فيها هذا القلب، مثل: أصيلان وأصيلال، ولَعَلَّهَا ولَعَنَّهَا، وحَنَك الغراب وحَلَكه لسواده، وزَلَمة وزَنَمة، وعُنْوان الكتاب وعُلْوان، وإسماعيل وإسماعين، وميكائيل وميكائين، وإسرافيل وإسرافين، وإسرائيل وإسرائين، وجبرئيل وجبرئين، وشراحيل وشراحين، وخَامِل وخَامِن، وغير ذلك(ابن السكّيت، ١٩٧٨، ص٦١-٦٩).

واللام والنون وفق رؤية الخليل بن أحمد من الأصوات الذلقية (الفراهيدي، د.ت، ٦٥/١)، وقد وصف سيبويه مخرج اللام، فقال:" ... ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فويق الضاحك و الناب والرباعية مخرج اللام ". ووصف مخرج النون، فقال :" ... ومن طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا مخرج النون ". واللام والنون . من وجهة نظر سيبويه . من الأصوات المجهورة (سيبويه، د.ت، ٤٣٣/٤). ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أنّ " اللام صوت متوسط بين الشدة والرخاوة ومجهور أيضاً ... والنون صوت مجهور متوسط بين الشدة والرخاوة ..." (أنيس، ١٩٦١، ص٥٣-٥٥).

ومعنى هذا أنّ اللام والنون متماثلان إلى درجة كبيرة في المخرج والصفة، وإن كان مرور الهواء مع اللام من أحد جانبي الفم، ومرور الهواء مع النون يتسرّب من التجويف الأنفي(أنيس، ١٩٦١، ص٥٦). ولعل هذا القرب هو ما سَوَّغ حدوث هذا الإبدال بين اللام والنون فيما أورده اللغويون العرب. ومثل هذه الظاهرة ما ذكره ابن هشام اللخميّ من أن ابن مكيّ الصقليّ عَدّ قول عامّة زمانه (الزَّوال) بدلاً من (الزُّؤان) بالنون لحناً ، يقول ابن هشام :" ... وقوله : ويقولون قَمْحٌ كثير الزِّوال، والصواب الزُّؤان، بالنون وضمّ الزاي، ويُهمز ولايُهمز "(اللخمي، ١٩٩٥، ص٤٩) ونصّ ابن مكيّ فيه " ويقولون : قَمْحٌ كثير الزَّوال..." (الصقلّي، ١٩٩٠، ص٧١) بفتح الزاي بدلاً من كسرها فيما ذكره ابن هشام اللخميّ.

لقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ بقوله :" قال الرَّادّ : قد حكى ابن قتيبة فيما جاء فيه ثلاث لغات زُؤان بالهمز، وزُوَان بغير همز، وزِوَان بكسر الزاي وترك الهمز. فلم يبق للعامّة ما تلحن فيه إلا أنها تقول: زِوَال باللام وهو بالنون"(اللخمي، ١٩٩٥، ص٤٩).

وذكر ابن منظور في (الزُّؤان) أربع لغات: زُؤَان، وزُوان بغير همز، وزِئان وزِوان بالكسر فيهما (ابن منظور، ١٩٥٥، زأن، وزون). لقد وجّه ابن هشام اللخميّ الهمز وتركه على أنه لغة، ومن ثَمّ فلا يبقى في هذه الظاهرة غير إبدال النون لاماً، فالعامّة تقول(زوال)، وهو (زوان)، إضافة إلى اعتراض ابن مكيّ على تغيير العامة كسرة الزاي فتحة وإبدال النون لاماً، وليس على إبدال النون لاماً فقط. وهذا لم يتطرّق إليه ابن هشام اللخميّ .

ثانياً: التعاقب بين الحركات:

الحركات لها دور بارز في العربية، فهي تختلف في الكلمة تبعاً لتنوّع المعنى، فمثلاً بَرّ وبُرّ وبِرّ صيغ ثلاث، لم تختلف إلا في حركة الحرف الأول، وهذا الاختلاف تابع لاختلاف المعنى، واختلاف الحركات لاختلاف المعنى هو الأصل في اللغة. واعتنى بعض اللغويين بجمع الكلمات التي تعاقبت عليه الحركات الثلاث، وصنّفت تلك الكلمات إلى ما تعاقبت عليه الحركات الثلاث، وكانت بمعنى واحد، وإلى ما تعاقبت عليه الحركات الثلاث واختلف المعنى، وأُطلق على ما سبق اسم المثلّث، ومن ذلك كتاب المثلّث لقطرب، والمثلّث لابن السيّد البطليوسي، وإكمال الإعلام في تثليث الكلام لابن مالك، والدرر المبثّثة في الغرر المثلّثة للفيروز آبادي (البطليوسي، ١٩٨١، ٤٨/١). والخطأ في حركة من حركات الكلمة يكفي " لنشأة لحن جديد في اللغة ... حركة واحدة تكفي لكسر بيت موزون، تكفي لتحريف اسم أو لقب، تكفي لتغيير إعراب كلمة أو بنائها، تكفي لتغيير المعنى من مجال إلى مجال، تكفي لنقل الكلمة من صيغة إلى صيغة، تكفي لتمييز لهجة أو رأي "(مطر، ١٩٩١، ص٨).

أ . التعاقب بين الفتح والكسر:

١. (بِضْعَة و بَضْعَة):

ذكر ابن هشام اللخميّ أن ابن مكيّ الصقليّ عَدّ قول عامّة زمانه (بِضْعَةُ لحْمٍ) بكسر الباء غلطاً، والصّواب (بَضْعَةُ لحْمٍ) بفتحها. يقول ابن مكيّ الصقليّ في (باب ما غيّروا حركاته من الأسماء):" ويقولون: بِضْعَةُ لحْمٍ. والصّواب: بَضْعَةُ ، فتح الباء "(الصقلّي، ١٩٩٠، ص١٠٠). لقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ بقوله :" قال الرّادّ: من العرب مَن يقول بِضْعَة بكسر الباء ويجمعها على بِضَعٍ كَكِسْرَةٍ وكِسَر. حكى ذلك بعض اللغويين "(اللخمي، ١٩٩٥، ص٦١).

يلاحظ اعتماد ابن هشام اللخميّ في توجيه ردّه على ابن مكيّ على ما حكاه بعض اللغويين عن العرب في قولهم (بِضْعَة) بكسر الباء ، وأنّ الكسر فيها مستعمل إلى جانب الفتح الذي يبدو أنّه الأكثر. وأكثر المعاجم العربية تنصّ على (بَضْعَة) بفتح الباء، فهذا الخليل يقول:" بَضَعْتُ اللَّحْمَ أَبْضَعُهُ بَضْعاً، وبَضَّعْتُهُ تَبْضيعاً أي جعلتُه قِطَعاً. والبَضْعَة: القِطْعَة، وهي الهَبْرَة "(الفراهيدي، د.ت، بضع).. و نصّ على ذلك الأزهري راوياً عن سلمة عن الفرّاء صور الجمع فيها قائلاً:" ... سلمة عن الفرّاء: بَضْعَةٌ وبَضْعٌ مثل تَمْرَة وتَمْر، وبَضْعَة وبَضَعَات مثل تَمْرَة وتَمَرَات، وبَضْعَة وبِضَع مثل بَدْرَة وبِدَر، وبَضْعَة وبِضَاع مثل صَحْفَة صِحَاف "(الأزهري، د.ت، ضبع). وهكذا نرى أن الوجه في (بَضْعَة) هو فتح الباء، وهذا يعضّد نقد ابن مكيّ لعامّة أهل زمانه في كسرهم الباء من (بَضْعَة).

لقد كان ابن هشام اللخميّ في ردّه على ابن مكيّ في هذا الموطن متحرّزاً حذِراً فأشار في توجيه ردّه لابن مكيّ بجواز الكسر في (بَضْعَة) بقوله " حكى ذلك بعض اللغويين "، وهذا التبعيض يدلّ على أنّ الأكثر هو فتح الباء ، إلا أنّ ابن هشام اللخميّ يعتمد على عدم تخطئة العامّة إن وجد لهم فُسحة من لُغويّ. أضف إلى ذلك أنّ ابن منظور أورد حديث النبي صلى الله عليه وسلم " وفي الحديث: فاطمة بَضْعَةٌ مِنِّي ... وقد تُكْسر "(ابن منظور، ١٩٥٥، بضع). فهذا النصُّ يقضي بعدم تلحين العامّة فيما ذهب إليه ابن مكيّ.

٢. (دِرْهِم و دِرْهَم):

ذكر ابن هشام اللخميّ أنّ ابن مكيّ الصقليّ عَدّ قول عامّة زمانه (دِرْهِم) بكسر الهاء لحناً، والصّواب (دِرْهَم) بفتح الهاء ، و لحّنَ خاصّة أهل زمانه في تفخيمهم للرّاء من (دِرْهَم). يقول ابن مكيّ الصقليّ في (باب ما خالفت العامّة فيه الخاصّة ، وجميعهم على غلط):"... وتكسر العامّة الهاءَ من دِرْهَم. وتضخّم الخاصّة الرّاء. والصّواب: ترقيق الرّاء مع فتح الهاء "(الصقلّي، ١٩٩٠، ص١٩٥).

اعتمد ابن هشام اللخميّ في توجيه ردّه على ابن مكيّ الصقليّ على أنّ كسر الهاء من (دِرْهَم) لغة للعرب، " قال الرّادّ: أمّا كسر الهاء من الدِّرْهَم فليس بلحن ؛ لأنّ العرب تقول فيه: دِرْهَم بكسر الدّال وفتح الهاء ، ودِرْهِم بكسر الدّال والهاء ، ودِرْهَام. فقول العامّة دِرْهِم بكسر الدّال والهاء ليس بلحن ؛ لأنها لغة للعرب. فأمّا قول عامّة زماننا دَرْهَم بفتح الدّال والهاء فلحن"(اللخمي، ١٩٩٥، ص٥٤). يلاحظ في ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ أنّه دفع تلحين ابن مكيّ للعامّة دون الحديث عن تلحين ابن مكيّ للخاصّة في تفخيمهم للرّاء من (دِرْهَم). وقد عدّ قول عامّة زمانه . أي ابن هشام اللخميّ . (دَرْهَم) بفتح الدّال والهاء لحناً. وبالرجوع إلى معجم العين وجدت الخليل بن أحمد يقول:" الدَّرْهَم والدِّرْهِم لغتان. ورجلٌ مُدَرْهَمٌ: كثير الدَّراهِم"(الفراهيدي، د.ت، درهم).

والظاهر أنّ العربية قد عرفت في (دِرْهَم) أكثر من لغة، فتلحين ابن مكيّ لعامّة أهل زمانه في كسرهم الهاء من (دِرْهَم) لا معنى له فقد ثبت أنها لغة حكاها الخليل، وقد أثبتها الجوهري في صحاحه قائلاً:" الدِّرْهَم فارسيّ معرّب ، وكسر الهاء لغة ، وربّما قالوا دِرْهام. وجمع الدِرْهَم دَراهِم ، وجمع الدِّرْهام دَراهيم "(الجوهري، ١٩٨٤، درهم). وهذا ابن منظور ينصّ على أنّ كسر الهاء من دِرْهَم لغة لأنه ملحق ببناء كلام العرب، فيقول :" الدِّرْهَم والدِّرْهِم: لغتان ، فارسيّ معرّب مُلْحَقٌ ببناء كلامهم ، فدِرْهَم كَهِجْرَع ، ودِرْهِم، بكسر الهاء، كَحِفْرِد، وقالوا في تصغيره دُرَيْهِيم "(ابن منظور، ١٩٥٥، درهم). يتّضح ممّا سبق أنّ قول العامّة (دِرْهِم) بكسرتين ، وقولهم (دَرْهَم) بفتحتين لا لحن فيه ولا اعتداد بتلحين ابن مكيّ الصقليّ وابن هشام اللخميّ للعامّة في زمنيهما.

٣. (دَيْبَاج و دِيبَاج):

ذكر ابن هشام اللخميّ أنّ ابن مكيّ الصقليّ عَدّ قول بعضهم (دَيْبَاج) غلطاً، والصّواب: (دِيبَاج) بكسر الدّال، ونصُّ ابن مكيّ الصقليّ وارد في (باب ما العامّة فيه على الصّواب والخاصّة على الخطأ)، فابن مكيّ في هذه اللفظة يلحّن بعض الخاصّة من أهل زمانه لا العامّة قائلاً :" وبعضهم يقول: دَيْباج. والصّواب: دِيباج ، بكسر الدّال "(الصقلّي، ١٩٩٠، ص٢٠١). وقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ الصقليّ بجواز الفتح في (دِيباج) فقال: " قال الرّادّ: حكى ابن دريد أنّ الفتح في دِيوان ودِيباج لغة"(اللخمي، ١٩٩٥، ص٦٩). ولم يحدّد ابن هشام في ردّه على ابن مكيّ الصقليّ مَن الذين خطّأهم ابن مكيّ بقوله (وبعضهم يقول) وكأنّ سياق النقد في نصّ الصقليّ يتّجه إلى عامّة أهل زمانه ، إلا أنّ ذلك ينتفي بالرجوع إلى كتاب تثقيف اللسان لنجد النقد موجّهاً إلى بعض الخاصّة من أهل زمانه.

لقد اعتمد ابن هشام اللخميّ في توجيه ردّه على ابن مكيّ الصقليّ على حكاية ابن دريد بأنّ الفتح في دال الدِّيباج لغة ، وبالرجوع إلى الجمهرة للوقوف على ذلك لم أجد إشارة من ابن دريد إلى ذلك ، والنَصُّ في الجمهرة " والدَّبْج : النَّقْش ، أصله فارسيّ معرّب، مأخوذ من الدِّيباج "(ابن دريد، ١٩٨٨، ب ج د). لقد ذكر الخليل في العين أنّ " الدِّيباج أصوب من الدَّيباج "(الفراهيدي، د.ت، دبج)، وهذا يُعضّد انتقاد ابن مكيّ مَن فتح الدّال من الدِّيباج. و أشار الأزهري إلى ذلك بقوله " قال الليث: الدِّيباج أصوب من الدَّيباج ، وكذلك قال أبو عبيدة في الدِّيباج والدِّيوان "(الأزهري، د.ت، دبج). أمّا ابن منظور فقد صرّح بالكسر والفتح قائلاً:" الدِّيباج: ضرب من الثّياب ... بالكسر والفتح، مولّد، والجمع دَبابيج ودَيابيج"(ابن منظور، ١٩٥٥، دبج)، في حين نقل الزَّبيدي عن أبي عمر الزاهد المعروف بغلام ثعلب قوله " أخبرنا ثعلب عن ابن نجد عن أبي زيد قال: الدِّيوان والدِّيباج وكِسرى لا يقولها فصيح إلا بالكسر ، ومَن فتحها فقد أخطأ "(الزبيدي، ١٩٩٤، دبج). يتّضح ممّا سبق أنّ الأكثر في الدِّيباج هو الكسر إلا أنّ ردّ ابن هشام اللخميّ كان منصفاً فقد ذكر صاحب اللسان أنّ الفتح وارد أيضاً.

٤. (رِجْعَة و رَجْعَة):

ذكر ابنُ هشام اللخميّ أنّ ابن مكيّ الصقليّ عدّ قول أهل الفقه (رِجْعَة المرأة) لحناً ، والصّواب عنده (رَجْعَة) بفتح الرّاء. يقول ابن مكيّ الصقليّ في (باب غلط أهل الفقه) :" ويقولون: هو يَمْلِكُ رِجْعَةَ المرأة بكسر الرّاء. وكذلك في النَّسَب، يقولون: طلاق رِجعيّ. والصّواب: فتح الرّاء "(الصقلّي، ١٩٩٠، ص٢١٦). لقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ الصقليّ مجوّزاً الفتح والكسر في ذلك فقال :" قال الرّادّ: قد حكى بعض اللغويين الفتح والكسر في هذا وما شاكله. فقالوا هو يَمْلِكُ الرِّجْعَة والرَّجْعَة وهو لِغَيَّةٍ وغِيَّةٍ وزِنْيَةٍ وزَنْيَةٍ

ورَشْدَةٍ ورِشْدَة. وكذلك حُكمهنَّ في النَّسَب ، تقول: طلاق رِجْعِيّ ورَجْعِيّ "(اللخمي، ١٩٩٥، ص٥٥-٥٦). اعتمد ابن هشام اللخميّ في توجيه ردّه على ابن مكيّ على ما حكاه بعض اللغويين من جواز الفتح والكسر في (رَجْعَة)، ففي أساس البلاغة يقول الزمخشري:" رَاجَعَ امرأته رَجْعَةً ورِجْعَة "(الزمخشري، ١٩٩٨، رجع)، وفي تاج العروس " يُقال: له على امرأته رِجْعَةٌ ورَجْعَة، بالكسر والفتح، وهو عَوْد المُطلِّق إلى مُطلَّقته "(الزبيدي، ١٩٩٤، رجع).

واستند ابن هشام اللخميّ في ردّه على ابن مكيّ إلى كلمات ورد فيها الفتح والكسر وهي (غَيَّة وزَنْيَة ورَشْدَة) ، وبالرجوع إلى تهذيب اللغة وجدت الأزهري يقول:" فلانٌ ابنُ غَيَّةٍ وابنُ زَنْيَةٍ وابنُ رَشْدَةٍ. وقد قيل زِنْيَة ورِشْدَة ، والفتح أفصح اللغتين. فأمّا غَيَّة فلا يجوز فيه غير الفتح "(الأزهري، د.ت، بغى). يتّضح ممّا سبق أنّ العربية قد عرفت الفتح والكسر في (رَجْعَة) ولكنّ الفتح أعرف. عليه فلا مبرّر لابن مكيّ في تخطئة أهل الفقه في زمانه.

٥. (مَغْزَل ومِغْزَل):

ذكر ابن هشام اللخميّ أنّ ابن مكيّ الصقليّ عَدّ قول عامّة زمانه (مَغْزَل) غلطاً، والصّواب عنده (مِغْزَل) بكسر الميم. يقول ابن مكيّ الصقليّ في (باب ما غيّروا حركاته من الأسماء):" ويقولون: مَغْزَل المرأة . والصّواب: مِغْزَل"(الصقلّي، ١٩٩٠، ص٩٧).

اعتمد ابن هشام اللخميّ في توجيه ردّه على ابن مكيّ ما حكاه المُطَرِّز من لغات في المِغْزَل فقال :" قال الرّادّ : قد حكى المُطَرِّز في المِغْزَل ثلاث لغات : كسر الميم وضمّها وفتحها "(اللخمي، ١٩٩٥، ص٤٧). والظاهر أنّ العربية قد عرفت فتح الميم من (مِغْزَل) فهذا الزَّبيدي يقول:" والمِغْزَل، مُثَلَّثَة الميم ، تميم تكسر الميم، وقيس تضمُّها، والأخيرة أقلّها، والأصل بالضّم: ما يُغْزلُ به، نقل ثعلب اللغات الثلاث، وكذا ابن مالك .... يقول الفرّاء: وقد استثقلت العربُ الضّمّةَ في حروف وكسرت ميمَها وأصلُها الضّم، من ذلك مِصْحَف ومِخْدَع ومِجْسَد ومِطْرَف ومِغْزَل؛ لأنها في المعنى أُخذت من أُصْحِفَ أي جُمِعَت فيه الصُّحُف، وكذلك المِغْزَل إنمّا هو من أُغْزِلَ أي فُتِلَ وأُديرَ فهو مُغْزَل"(الزبيدي، ١٩٩٤، غزل).

يتّضح من النصّ السابق أنّ الاختلاف في حركة الميم من (مِغْزَل) إنّما يعود إلى اختلاف لهجات العرب تبعاً لميل كلّ قبيلة إلى حركة تتناسب وطبيعتها، ومن هنا فلا اعتداد بنقد ابن مكيّ لعامّة زمانه في نطقهم الميم مفتوحة ، وإن كانت أقل صورة وردت للكلمة عن العرب. والشاهد على قلّة ورودها مفتوحة أنّ الخليل اقتصر في العين(الفراهيدي، د.ت، غزل) على صورتيّ الضّم والكسر وكذلك فعل الجوهري في صحاحه (الجوهري، ١٩٨٤، غزل).

٦. (مُقَارَب ومُقَارِب):

ذكر ابنُ هشام اللخميّ أن ابن مكيّ الصقليّ عدّ قول عامّة زمانه (مَتاعٌ مُقارَب) لحناً ، والصّواب عنده (مُقارِب) بكسر الرّاء. يقول ابن مكيّ الصقليّ في (باب ما غيّروه من أسماء الفاعلين والمفعولين) :" ويقولون: متاعٌ مُقَارَب. والصّواب: مُقَارِب، بكسر الرّاء "(الصقلّي، ١٩٩٠، ص١٣٤).

لقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ الصقليّ بصواب فتح الرّاء من (مُقارِب) معتمداً في توجيه ردّه على ما رواه عن قاسم بن ثابت السرقسطي، يقول ابن هشام اللخميّ :" قال الرّادّ: قال قاسم بن ثابت: كلّ الناس حكوا عَمَلٌ مُقَارِبٌ بكسر الرّاء إلا ابن الأعرابيّ فإنّه حكى عَمَلٌ مُقَارَبٌ بفتح الراء لاغير. وقال الأستاذ أبو محمد بن السِّيد: القياس يُوجب أنّ الكسر والفتح جائزان ، فَمَن كسر الرّاء جعله اسم فاعل مِن قَارَبَ ، ومَن فتح الرّاء جعله اسم مفعول من قُورِبَ "(اللخمي، ١٩٩٥، ص٦١٩). لقد ذكر ابن قتيبة في أدب الكاتب في (باب ما جاء مكسوراً والعامّة تفتحه) :" متاعٌ مُقَارِبٌ ولا يقال مُقَارَب"(ابن قتيبة، ١٩٨٨، ص٢٥٧).

وفي معجم الصّحاح " وشيءٌ مُقَارِبٌ بكسر الرّاء ، أيْ وَسَطٌ بين الجَيِّد والرديء . ولا تقل مُقَارَب "(الجوهري، ١٩٨٤، قرب). في حين وردت (مُقَارَب) بفتح الرّاء في تهذيب اللغة في موضع واحد فقط ، يقول الأزهري:" رجلٌ مُقَارِبٌ ومتاعٌ مُقَارِبٌ أو أنّه دَيْنٌ مُقَارِبٌ بالكسر ....و فلانٌ مُقَارَبُ الحديثِ ، فإنّهم ضبطوه بكسر الراء وفتحها "(الأزهري، د.ت، قرب). الظاهر أنّ ابن هشام اللخميّ أجاز الفتح في راء (مُقارِب) لأنّ القياس يوجب الكسر والفتح فيها، إلا أنّ الأكثر سماعاً هو الكسر بدليل أنّ قاسم بن ثابت . الذي اعتمده ابن هشام اللخمي للرّد على ابن مكي فيما ذهب إليه . ذكر أنّ كلّ الناس حكوا في الرّاء من مُقَارِب الكسر إلا ابن الأعرابي حكى الفتح. والقاعدة عند ابن هشام اللخميّ أنّه ما ثبت أنّه لغة ولو شاذّة فلا يجب تلحين مَن نطق بها من العامّة.

٧. (نَكِلَ و نَكَلَ):

ذكر ابنُ هشام اللخميّ أن ابن مكيّ الصقليّ عدّ قول أهل الفقه (نَكِلَ عن اليمين) لحناً، والصّواب عنده (نَكَلَ) بفتح الكاف. يقول ابن مكيّ الصقليّ في (باب غلط أهل الفقه):" ويقولون: فإنْ نَكِلَ عن اليمين. والصّواب: نَكَلَ يَنْكُلُ ، فتح الكاف في الماضي ، وضمّها في المستقبل "(الصقلّي، ١٩٩٠، ص٢١٦). وقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ الصقلي قائلاً:" قال الرّادّ: قد قيل نَكِلَ يَنْكُلُ بكسر العين في الماضي وضمّها في المستقبل "(اللخمي، ١٩٩٥، ص٥٥). فابن هشام اللخميّ اعتمد في توجيه ردّه على أنّه قد قيل ذلك بالكسر . أيْ أنّها لغة . فلا معنى لتلحين ابن مكيّ لأهل الفقه في زمانه بقولهم نَكِلَ عن اليمين.

أشار الخليل بن أحمد إلى أنّ الكاف من (نَكَلَ) فيها لغتان قائلاً:" نَكِلَ يَنْكَلُ تميمية، ونَكَلَ حجازية، يقال: نَكَلَ الرّجلُ عن صاحبه إذا جَبُنَ "(الفراهيدي، د.ت، نكل). وذكر الجوهري أنّ كسر الكاف من (نَكَلَ) لغة فيه(الجوهري، ١٩٨٤، نكل). يتّضح ممّا سبق أنّ ابن مكيّ الصقليّ لم يُوفَّق في تلحينه لأهل الفقه الذين يكسرون الكاف من (نَكَلَ)، فقد وردت عن بعض أئمّة اللغة كالخليل بن أحمد الفراهيدي، ومحمد بن أحمد الأزهري وغيرهما. وقد نصَّ ابن هشام اللخميّ رسماً ولفظاً، على أنّ الفعل (نَكِلَ) : قد قيل بكسر العين في الماضي وضمّها في المستقبل، غير أنّ الوارد في معجم العين هو فتح عين الكلمة في المضارع، فالمضارع من عين الماضي الثلاثي المكسور، يأتي إمّا بالفتح أو الكسر.

ب . التعاقب بين الفتح والضمّ:

١. (جُدَد وجُدُد):

ذكر ابنُ هشام اللخميّ أن ابن مكيّ الصقليّ عدّ قول خاصّة زمانه (ثِيَابٌ جُدَدٌ) بفتح الدّال خطأً، والصّواب عنده ما تقوله عامّة زمانه (جُدُدٌ) بضمّ الدّال. ونصُّ ابن مكيّ الصقليّ وارد في (باب ما العامّة فيه على الصّواب والخاصّة على الخطأ) يقول:" ويقولون: ثيابٌ جُدَدٌ، بفتح الدّال. والصّواب: جُدُد، كما تقول العامّة. وإنّما الجُدَد: جمع جُدَّة، وهي الطريق في الجبل تُخالف لون سائره"(الصقلّي، ١٩٩٠، ص٢٠١).

لقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ الصقليّ وذهب إلى جواز فتح الدّال من (جُدُد) مستنداً في ذلك إلى قولٍ للمبرّد، فقال ابن هشام اللخميّ :" قال الرّادّ: قد أجاز المبرّد وغيره في كلّ ما جُمع من المضاعف على فُعَل الضّمّ والفتح لِثقل التّضعيف فأجاز أن يُقال جُدَدٌ وجُدُدٌ وسُرَرٌ وسُرُرٌ. وقد قرأ بعض القُرّاء [عَلَى سُرَرٍ مَوْضُونَةٍ] "(اللخمي، ١٩٩٥، ص٥٥). يتّضح من ردّ ابن هشام اللخميّ اعتماده على المبرّد في توجيه نقده لابن مكيّ الذي لحّن الخاصّة في فتحهم دال (جُدُد)، والمبرّد في كتابه الكامل يقول :" وأمّا قوله . يعني أبي وَجْزَة السّعديّ .:

ذَاكَ القِرَى لا قِرَى قَوْمٍ رَأَيْتُهُمُ يَقْرُونَ ضَيْفَهُمُ المَلْوِيَّةَ الجُدَدا

فإنّما أراد السِّياط، وجمع جديد جُدُدٌ، وكذلك باب فَعِيل الذي هو اسم أو مضارع للاسم، نحو قضيب وقُضُب ورغيف ورُغُف ، وكذلك سرير وسُرُر وجديد وجُدُد، لأنّه يجري مجرى الأسماء.... فما كان من المضاعف جاز فيه خاصّةً أن تُبدل من ضمّته فتحة؛ لأنّ التضعيف مُستثقل، والفتحة أخفّ من الضّمّة، فيجوز أن يُمال إليها استخفافاً، فيُقال: جُدَدٌ وسُرَرٌ، ولا يجوز هذا في مثل قضيب؛ لأنّه ليس بمضاعف، وقد قرأ بعض القُرّاء [عَلَى سُرَرٍ مَوْضُونَةٍ "](المبرد، ١٩٩٣، ٢٧٣/١).. فإجازة المبرّد للتخفيف في (جُدُد) هي التي حملت ابن هشام اللخميّ على انتقاد ابن مكيّ، إلا أنّه بالرجوع إلى الكثير من المعاجم

اللغوية لم أجد مَن أشار إلى جواز فتح الدّال من (جُدُد) . جمعاً لجَدِيد . إلا الزَّبيدي بقوله " يُقال: ثوبٌ جديد: قُطِعَ حديثاً، والجمع جُدُد كَسُرُرٍ، بضمّتين،... وحكى فتح الدّال أبو زيد وأبو عبيد عن بعض العرب، وحكى المبرّد الوجهين، والأكثرون على الضم "(الزبيدي، ١٩٩٤، جدد)، في حين لم يذكرها الخليل بن أحمد في العين (الفراهيدي، د.ت، جدد)، ولا ابن دريد في جمهرة اللغة(ابن دريد، ١٩٨٨، جدد)، ولا الجوهري في الصحاح(الجوهري، ١٩٨٤، جدد)، ولا ابن منظور في اللسان(ابن منظور، ١٩٥٥، جدد)، فجميعهم بضمّ الدال لاغير. و نَصَّ ابن قتيبة على ضمّ الدّال بقوله في (باب ما جاء مضموماً والعامّة تفتحه) :" ثيابٌ جُدُدٌ ، بضمّ الدّال الأُولى ، ولا يُقال جُدَد ، بفتحها ، إنّما الجُدَد الطَّرائِق " (ابن قتيبة، ١٩٨٨، ص٢٦٠). والذي يبدو لي أنّ ابن هشام اللخميّ آثر عدم تخطئة مَن فتح الدّال في (جُدُد) مُحتجّاً برأي المبرّد وغيره ، وقد أسعفنا الزَّبيدي في التّصريح بمَن أجازوا فتح الدّال في الكلمة السابقة فذكر أنّ أبا زيد وأبا عبيد حكيا ذلك عن بعض العرب(الزبيدي، ١٩٩٤، جدد). عليه فلا معنى لانتقاد ابن مكيّ لخاصّة أهل زمانه في هذا الموضع لا سيّما أنها لغة محكيّة عند بعض العرب.

٢. (سُكُرُّجَة وسُكُرَّجَة):

ذكر ابنُ هشام اللخميّ أن ابن مكيّ الصقليّ عدّ قول عامّة زمانه (سُكُرُّجَة) مضمومة الرّاء غلطاً، والصّواب عنده (سُكُرَّجَة) مفتوحة الرّاء. يقول ابن مكيّ الصقليّ في (باب ما غيّروا حركاته من الأسماء):" ويقولون لِلصَّحْفَة الصّغيرة: سُكُرُّجَة. والصّواب: سُكُرَّجَة، بفتح الرّاء "(الصقلّي، ١٩٩٠، ص١٠٣).وقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ الصقليّ بقوله:" قال الرّادّ: بل الصّواب سُكُرُّجَة بضمّ الرّاء وهي فُعُلُّلَة. وليس في الكلام فُعُلَّلَة بالفتح، وإنّما اتَّبع في ذلك ابنَ قتيبة وكذا وقعت في كتابه بفتح الرّاء. والصّحيح كما قدّمنا"(اللخمي، ١٩٩٥، ص٦١).

وبالرجوع إلى أدب الكاتب لابن قتيبة وجدته يقول في(باب خَلْق الخَيْل):" وأُمّ القِرْدان : بين الثُّنَّة والحافر، والعامّة تُسمّيها السُّكُرَّجة "(ابن قتيبة، ١٩٨٨، ٦٣). ومن هنا أسّس ابن هشام اللخميّ نقده لابن مكيّ وعدّ تغليط ابن مكيّ للعامّة لحناً ، والصّواب ما نطقت به العامّة. وقد وردت لفظة (سُكُرُّجَة) في معظم المعاجم العربية بضمّ السّين والكاف والرّاء مع تشديد الأخير، فهذا ابن منظور يقول :" وفي الحديث:(لا آكلُ في سُكُرُّجَة)، هي بضمّ السين والكاف والرّاء والتشديد، إناء صغير يُؤكلُ فيه الشيء القليل من الأُدم، وهي فارسية " (ابن منظور، ١٩٥٥، سكرج)، وقد أورد صاحب تاج العروس(الزبيدي، ١٩٩٤، سكرج) كلام ابن منظور بنصّه. يتّضح مما سبق أنّ ابن مكيّ الصقليّ قد تجنّى على عامّة أهل زمانه ولحّنهم فيما هو ثابت وصحيح ، وهذا ما بيّنه ابن هشام اللخميّ في ردّه عليه.

٣. (عَنِيت وعُنِيت):

ذكر ابنُ هشام اللخميّ أن ابن مكيّ الصقليّ عدّ قول عامّة زمانه (عَنِيت) غلطاً، والصّواب عنده (عُنِيت) بضمّ العين. يقول ابن مكيّ الصقليّ في (باب ما غيّروا حركاته من الأفعال) :" ويقولون: عَنِيت بزيدٍ، وعَنَيت في حاجته أَعْنَى.والصّواب: عُنِيت بضمّ العين. فأمّا عَنِيت فمعناه: تَعِبت ونَصِبت.وأمّا عنا يَعنُو فمعناه خَضَع، وهو من العَنْوة، ومنه قوله تعالى: (وَعَنَتِ الوُجُوهُ لِلْحَيِّ القَيُّومِ)"(الصقلّي، ١٩٩٠، ص١١٢). لقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ الصقليّ مُصوّباً ما نَطَقت به العامة، معتمداً في ذلك التوجيه على ما حكاه ابن الأعرابي في نوادره ، فقال ابن هشام اللخميّ :" قال الرّادّ: قد حكى ابن الأعرابي في نوادره: عَنِيتُ بِحَاجَتِكَ فأنا بها عانٍ. وأنشد :

عَانٍ بِأُخْرَاهَا طَوِيلُ الشُّغْلِ

لَـهُ جَفِيـرَانِ وَأَيٌّ نَبْـلِ(اللخمي، ١٩٩٥، ص٤٧).

ذكر ابن قتيبة في (باب ما جاء على لفظ ما لم يُسمَّ فاعله) "... زُهِيَ فلانٌ فهو مَزْهُوٌّ ولا يقال زَهَا ولا هو زاهٍ .... وعُنِيتُ بالشيء فأنا أُعْنَى به ولا يُقال عَنِيتُ. قال الحارث بن حِلِّزَة:

وَأَتَانَا عَنِ الأَرَاقِمِ أَنْبَـا ءٌ وَخَطْبٌ نُعْنَى بِهِ وَنُسَاءُ(ابن قتيبة، ١٩٨٨، ٢٦٩).

وقد وردت اللفظة في مُعْجمَيّ جمهرة اللغة(ابن دريد، ١٩٨٨، عني)، والصحاح (الجوهري، ١٩٨٤، عنا) مضمومة العين. أمّا الإمام الأزهري فقد أثبت ما أثبته ابن هشام اللخميّ من جواز فتح العين من (عُنيت) فقال:" عنى: حكى ثعلب عن ابن الأعرابي قال: عَنِيت بأمره عناية "(الأزهري، د.ت، عنى). عليه فلا حجّة لابن مكيّ الصقليّ في تخطئة العامّة في هذا الموضع ، فكلّ ما في الأمر أنّ النطق بـ(عُنِيت) مضمومة العين أكثر من فتحها، والوجهان ورَدَا عن علماء اللغة.

٤. (فُسْتُق وفُسْتَق):

ذكر ابن هشام اللخميّ أنّ ابن مكيّ الصقليّ عَدّ قول عامّة زمانه (الفُسْتُق) غلطاً، والصّواب عنده (الفُسْتَق). يقول ابن مكيّ الصقليّ في (باب ما غيّروا حركاته من الأسماء):" ويقولون: الفُسْتُق. والصّواب: الفُسْتَق، بفتح التّاء، قال الرّاجز:

وَلَمْ تَذُقْ مِنَ البَقُولِ الفُسْتَقَا

توهَّم أَنَّ الفُسْتَق من البقول "(الصقلّي، ١٩٩٠، ص٩٤).

لقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ الصقليّ ذاكراً أنّ هناك من حكى (الفُسْتُق) بضمّ التّاء فقال:" قال الرّادّ: هذا قول أبي حنيفة في النبات ، وأنشد على ذلك:

وَلَمْ تَذُقْ مِنَ البَقُولِ الفُسْتَقَا

وقال . يعني أبي حنيفة الدِّينَوَريّ . : كذا رويناه بفتح التّاء. وذكر أنّ الشاعر وَهِمَ وظنّ أنّ الفُسْتَق من البقول. قال الرّادّ: وحكى غيره الفُسْتُق بضمّ التّاء وهو أصوب ؛ لأن فُعْلَلاً بفتح اللام ليس من أبنية كلام العرب في الغالب إلا أن يكون مضاعفاً من موضع اللام نحو سُودَدٍ وقُعْدَدٍ ودُخْلَلٍ "(اللخمي، ١٩٩٥، ص٦٠).

اعتمد ابن هشام اللخميّ في توجيه ردّه على ابن مكيّ الصقليّ على أمرين: أحدهما أنّ (فُسْتُق) قد حُكيت بضمّ التّاء. والآخر أنّ بناء (فُعْلَل) بفتح اللام ليس من أبنية كلام العرب إلا أن يكون مضاعفاً من موضع اللام. إلا أنّ ما أورده الخليل بن أحمد يتنافى مع قول ابن هشام اللخميّ السابق، فالخليل يقول :" ولا يجئ في كلامهم الرّباعي المُنبسِط على بناء فُعْلَل إلا ما يكون ثانيه نوناً أو همزةً نحو: الجُنْدَب والجُؤْذَر، وجاء السُّودَد كذلك كراهية أن يقولوا: سُودُدٌ فتلتقي الضّمّات مع الواو "(الفراهيدي، د.ت، عنصر)، فالشرط الذي قال به ابن هشام اللخميّ من عدم في الكلمات التي ساقها الخليل، إلا أنّ هذه القاعدة التي قال بها الخليل تنتصر لابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ الصقليّ الذي خطّأ العامّة في ضمّ التاء من (الفُسْتَق) مستنداً إلى حكاية الدِّينَوَريّ لها بالفتح في كتابه النَّبات. فالصّواب في (الفُسْتُق) ضمّ التاء لأن ثالثها ليس بنون ولا همزة فيُفتَح.

ج . التعاقب بين الفتح والسكون :

١. (الرَّحَبَة والرَّحْبَة):

ذكر ابن هشام اللخميّ أنّ ابن مكيّ الصقليّ عَدّ قول بعضهم(الرَّحَبَة) غلطاً، والصّواب عنده (الرَّحْبَة) بإسكان الباء. ونصُّ ابن مكيّ الصقليّ وارد في (باب ما العامّة فيه على الصّواب والخاصّة على الخطأ)، فابن مكيّ في هذه اللفظة يلحّن بعض الخاصّة من أهل زمانه لا العامّة قائلاً :" وكذلك يقولون: الرَّحَبَة، وعَرَمَة الطّعام. والصّواب: رَحْبَة، وعَرْمَة، بالإسكان، كما تقول العامّة "(الصقلّي، ١٩٩٠، ص٢٠١).

ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ الصقليّ بأنّ الأمر خلاف ما ذهب إليه أي أنّ فتح الحاء هو الصّواب، فقال:" قال الرّادّ: وليس الأمر كما قال وإنّما الصّواب الرَّحَبَة بالفتح. والدّليل على ذلك ما أنشد ابن الأعرابي وهو :

مَا إنْ نَهَى نَفْسَهُ عَمَّا أَرَادَ بِنَا حَتَّى تَنَاوَلَهُ النَّقَّادُ ذُو الرَّقَبَهْ

فَأَوْهَنَ الشِّقَّ مِنْهُ ضَرْبَةٌ هَتَكَتْ لَمَّا تَنَاوَلَ ظُلْماً صَاحِبَ الرَّحَبَهْ

وقال سيبويه . رحمه الله .: وأمّا ما كان على فَعَلَةٍ فهو في أدنى العدد وبناء الأكثر بمنزلة فَعْلَة وذلك رَحَبَةٌ ورَحَبَاتٌ ورِحَابٌ ورَقَبَةٌ ورَقَبَاتٌ ورِقَابٌ. وقال أبو علي في الإيضاح أيضاً: وفَعَلَةٌ تُجمع على فَعَلاتٍ وفِعَالٍ ومثل رَحَبَةٍ ورَحَبَاتٍ ورِحَابٍ ورَقَبَةٍ ورَقَبَاتٍ ورِقَابٍ ومن المعتلّ نَاقَةٌ ونِيَاقٌ "(اللخمي، ١٩٩٥، ص٦٩).

لقد اعتمد ابن هشام اللخميّ في توجيه ردّه على ابن مكيّ الصقليّ على أمرين: أحدهما البيت الشعري الذي أنشده ابن الأعرابي ووردت فيه اللفظة (رَحَبَة) محرّكة الحاء بالفتح ، والآخر اعتماده على ما قاله سيبويه وأبو عليّ الفارسي بأنّ ما كان على فَعَلَة يُجمع على فَعَلات وفِعَال، ووردت (رَحَبَة) في كلامهما بفتح الحاء.

وفي معجم تهذيب اللغة " وقال ابن الأعرابي: الرَّحْبَة: ما اتّسع من الأرض. وجمعها رُحَب، مثل قَرْيَة وقُرَى. قلت . أي الأزهري . وهذا يجئ شاذاً في باب الناقص، فأمّا السّالم فما سَمِعْتُ فَعْلة جُمِعَتْ على فُعَل. وابن الأعرابي ثقة لا يقول إلا ما قد سمع"(الأزهري، د.ت، حرب). والظاهر أنّ ابن الأعرابي قد روى لفظة (الرَّحَبَة) بصيغتين، بتحريك الباء في نصّ ابن هشام اللخميّ ، وبإسكانه في نصّ الأزهري. ووردت كذلك في بعض المعاجم اللغوية كالصحاح(الجوهري، ١٩٨٤، رحب)، وأساس البلاغة(الزمخشري، ١٩٩٨، رحب)، وتاج العروس(الزبيدي، ١٩٩٤، رحب). وهنا يمكن القول أنّ (الرَّحَبَة) من الألفاظ التي تعاقبت على بائها حركتيّ الفتح والسكون، فلا معنى لتلحين ابن مكيّ لخاصّة زمانه إن حرّكوها بالفتح.

أمّا لفظة (عَرَمَة) فلم يشر إليها ابن هشام اللخميّ في معرض ردّه على ابن مكيّ. وبالبحث لم أجد لها سوى صورة واحدة هي تحريك الرّاء بالفتح، ففي الصحاح " والعَرَمَة، بالتّحريك: مُجْتَمَع رملٍ. والعَرَمَة: الكُدْس الذي جُمِعَ بعد ما ديس لِيُذرَّى " وفي تهذيب اللغة "وقال شمر : العَرَم: الكُدْس من الطّعام، عَرَمَة وعَرَم "(الجوهري، ١٩٨٤، عرم). فالخاصّة إذن على صواب ولا معنى لتلحينهم على لسان ابن مكيّ.

٢. (شَغَب وشَغْب):

ذكر ابنُ هشام اللخميّ أن ابن مكيّ الصقليّ عدّ قول عامّة زمانه (شَغَب) بتحريك الغين للشّرّ والجَلَبَة لحناً ، والصّواب عنده (شَغْب) بتسكين الغين.

يقول ابن مكيّ الصقليّ في (باب ما جاء ساكناً فحرَّكوه):" ويقولون للشَّرِّ والجَلَبَةِ: شَغَب. والصّواب: شَغْب، إسكان الغين، ولا يجوز فتحها، إلا على مذهب الكوفيين، فإنّهم قد أجازوا فتح كلَّ ما كان على وزن فَعْل، إذا كان أوسطه حرف حلق. والبصريّون يأبون ذلك، ولا يفتحون إلا ما جاء مسموعاً عن العرب "(الصقلّي، ١٩٩٠، ص٨٧). لقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ الصقليّ بقوله :" قال الرّادّ: قد حكى ابن دريد شَغَبٌ بالفتح كما تقول العامّة وهو من البصريّين. وإذا كان جائزاً كما ذَكَرَ على أصول الكوفيّين فكيف تُلَحَّن بها العامّة "(اللخمي، ١٩٩٥، ص٦٧).

يرى ابن هشام اللخميّ أنّه لا يجب تلحين العامّة إنْ فتحت الغين من (شَغَب) ، فقد رواها عالم لغويّ جليل هو ابن دريد، و توسّع الكوفيّون في إجازة تحريك ما كان على وزن

فَعْل حلقيّ الوسط وإن لم يكن مسموعاً، وهذا الشرط متحقّق في (شَغَب) فلا وجه لتخطئة ابن مكيّ لعامّة أهل زمانه في ذلك. وبالرجوع إلى بعض المعاجم اللغوية وجدت (شَغَب) ساكنة الغين تارة، ومحرّكة بالفتح تارة، وبالكسر تارة أخرى.ففي العين " الشَّغْب: تهيّج الشَّرَّ. ويقال للأنَثان: ذاتُ شَغْبٍ وضِغْنٍ إذا وَحَمَتْ فاسْتَعْصَتْ على الفحل "(الفراهيدي، د.ت، شغب) (الفراهيدي، د.ت، شغب). وفي جمهرة اللغة " والشَّغَب من قولهم: رجلٌ ذو شَغَبٍ ومُشاغِب. ويقولون: شَغِبٌ جَغِبٌ ، و جَغِبٌ إتباع لا يُفرد "(ابن دريد، ١٩٨٨، بشغ). وفي اللسان " الشّغْب والشَّغَب والتَّشْغِيب: تهيّج الشَّرّ، والكسر فيه لغة "(ابن منظور، ١٩٥٥، شغب).

٣. (العَسْل و العَسَل):

ذكر ابنُ هشام اللخميّ أنّ ابن مكيّ الصقليّ عدّ قول خاصّة زمانه (العَسْل) بتسكين السّين خطأً ، والصّواب عنده ما تقوله عامّة زمانه (العَسَل) بفتح السّين. ونصُّ ابن مكيّ الصقليّ وارد في (باب ما العامّة فيه على الصّواب والخاصّة على الخطأ) يقول:" يقول المُتفصِّحون: العَسْل، واللَّبْن ، وظَفِرَ المسلمون ظَفْراً عظيماً، بالإسكان. والصّواب: العَسَل، واللَّبَن، والظَّفَر، بالفتح، كما تقول العامّة "(الصقلّي، ١٩٩٠، ص١٩٨).

لقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ الصقليّ بقوله :" قال الرّادّ: هذا الذي ذكر صحيح إلا أنّه قد رُوي عن أبي مروان عبد الملك بن سراج جواز إسكان السّين من العَسْل، ولم يقل ذلك إلا وقد تكلّمت به العرب وسُمِع ذلك منها؛ لأنّه كان إماماً في اللّغة نهايةً في الثّقة ....."(اللخمي، ١٩٩٥، ص٥٤).

يتّضح من ردّ ابن هشام اللخميّ الموافقة على ما قاله ابن مكيّ في نقده لخاصّة أهل زمانه بشأن تسكينهم السّين والباء والفاء من (العَسَل واللَّبَن والظَفَر)على التوالي، إلا أنّه عقّب على ذلك بجواز تسكين السّين من العَسْل اعتماداً على ما رُوي عن أبي مروان عبد الملك بن سراج وهو عنده ثقة لا يمكن أن يروي إلا ما ثبت عن العرب، إلا أنّه عند الرجوع إلى العديد من المعاجم اللغوية لم أجد مَن أشار إلى تسكين السّين من العَسَل، فهي محرّكة بالفتح.

٤. (اللُّقْطَة واللُّقَطَة):

ذكر ابنُ هشام اللخميّ أن ابن مكيّ الصقليّ عدّ قول أهل الفقه (اللُّقْطَة) بتسكين القاف غلطاً، والصّواب عنده (اللُّقَطَة) بتحريكها. يقول ابن مكيّ الصقليّ في (باب غلط أهل الفقه) :" ويقولون: كتاب العَارِيَة واللُّقْطَة. والصّواب: العَارِيَّة، بتشديد الياء، واللُّقَطَة بفتح القاف "(الصقلّي، ١٩٩٠، ص٢١٨). والذي يعنيني هنا اللُّقَطَة أما التشديد في العَارِيَّة فسيأتي في موضعه من البحث إن شاء الله تعالى.

لقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ الصقليّ بجواز تسكين القاف من (اللُّقَطَة) مُحتجّاً بأنّها لغة وبورودها في معجم العين، يقول ابن هشام اللخميّ :" قال الرّادّ: .....وأمّا اللُّقَطَة ففيها لغتان لغة أهل الحجاز تحريك القاف، ولغة بني تميم تسكينها. ووقع في كتاب العين اللُّقْطَة بسكون القاف اسم ما يُلْتَقط ، و اللُّقَطَة بفتح القاف المُلْتَقِط. قال الرّادّ: وهذا هو الصحيح؛ لأنّ فُعْلَة بسكون العين من صفات المفعول ،وتحريك العين من صفات الفاعل كقولك لُعْنَةٌ ولُعَنَةٌ وهُزْأَةٌ وهُزَأَةٌ وضُحْكَةٌ وضُحَكَةٌ "(اللخمي، ١٩٩٥، ص٥٦). وبالرجوع إلى العين لم أجده ذكر (اللُّقْطَة) إلا بتسكين القاف، يقول الخليل:" واللُّقْطة : ما يوجد مَلْقُوطاً مُلْقىً "(الفراهيدي، د.ت، لقط)، ولم يذكرها بفتح القاف، ومن هنا جاء اعتراض الأزهري عليه فقال:" قال {أي الليث}: واللُّقْطة بتسكين القاف: اسم الشيء الذي تجده مُلْقىً فتَأْخُذُه .قلت {الأزهري}: وكلام العرب الفصحاء على غير ما قال الليث، روى أبو عبيد عن الأصمعي والأحمر قالا : اللُّقَطة والقُصَعَة والنُّقَقَة مُثَقَّلات كلها: لِما يُلتقط من الشيء السّاقِط ، وهذا قول حذّاق النحويين – ولم أسمع لُقْطة، لغير الليث، وإن كان ما قاله قياساً ، وهكذا رواه المحدِّثون... عن أبي عبيد أنه قال في حديث النبي صلى الله عليه وسلم : أنه سُئِلَ عن اللُّقَطة ؟ فقال : احْفَظْ عِفَاصَها ووِكَاءَها "(الأزهري، د.ت، لقط). وذكر ابن السكيت اللفظة في باب مما أتى من الأسماء على فُعَلَة(ابن السكيت، د.ت، ص٤٢٩). أمّا الزمخشري فقد نصَّ على الصورتين معاً فقال :" ووجدتُ لُقْطَةً ولُقَطَةً ولَقِيطاً "(الزمخشري، ١٩٩٨، لقط). ومن ثَمَّ، فقد تباينت آراء اللغويين حول (لُقَطَة) ، فبعضهم صحّحها بسكون القاف ، وبعضهم صحّحها بفتحها، فلا وجه لنسبته اللُّقْطَة بسكون القاف إلى العامة.

د . التعاقب بين الكسر والضم:

١. (طِلاوة وطُلاوة):

ذكر ابنُ هشام اللخميّ أنّ ابن مكيّ الصقليّ عدّ قول عامّة زمانه (طِلاوة) غلطاً، والصّواب عنده (طُلاوة وطَلاوة). يقول ابن مكيّ الصقليّ في (باب ما جاء فيه لغتان فتركوهما واستعملوا ثالثة لا تجوز) : " ويقولون: عليه طِلاوة. والصّواب: طُلاوة ، وطَلاوة ، بالضّم والفتح ، والضّم أفصح "(الصقلّي، ١٩٩٠، ص١٧٩).

لقد اعتمد ابن هشام اللخميّ في توجيه ردّه على ابن مكيّ الصقليّ بجواز كسر الطّاء من طُلاوة على ما حكاه أبو عمرو الشيباني، فقال ابن هشام:" قال الرّادّ: قد حكى أبو عمرو الشّيبانيّ الضّم والفتح والكسر في الطّاء من طُلاوة فلا معنى لإنكاره على العامّة "(اللخمي، ١٩٩٥، ص٥٣). ذكر الخليل بن أحمد في العين أنّ " الطُّلاوة: الرِّيق الذي يَجِفُّ على الأسنان من الجوع. والطُّلاوة: الحُسْن، يُقال: سمعتُ كلاماً عليه طُلاوة "(الفراهيدي، د.ت، طلي)، فاقتصر على ضمّ الطّاء فقط ، بينما قال الأزهري:" أبو عبيد عن الأصمعي:

الطُّلاوة: البهجة والحُسْن، يقال حديث عليه طُلاوة ، وكذلك غيره. قلت: وأجاز غيره طَلاوة، يقال ما على وجهه حَلاوة ولا طَلاوة، والضّمّ اللغة الجيّدة "(الأزهري، د.ت، أطل). وقد نصَّ على الوجهين كذلك الجوهري فذكر الضّمّ والفتح(الجوهري، ١٩٨٤، طلا). أمّا ابن منظور فقد نقل قول أبي عمرو الشيباني الوارد في نصِّ ابن هشام اللخميّ السابق(ابن منظور، ١٩٥٥، طلي).

يتّضح من النصوص السابقة أنّ طُلاوة بالضّمّ أفصح مثلما أشار ابن مكيّ الصقليّ ، يليها طَلاوة بالفتح، أمّا طِلاوة بالكسر فلم يروها سوى أبي عمرو الشيباني وكفى به حجّة ثقة. عليه فلا وجه لتخطئة العامّة في (طِلاوة) بكسر الطّاء .

هـ . التعاقب بين الكسر والسكون :.

١.(صَبْر وصَبِر):

ذكر ابنُ هشام اللخميّ أنّ ابن مكيّ الصقليّ عدّ قول أهل الطِّب في زمانه (صَبْر) لنوعٍ من العقاقير غلطاً، والصّواب عنده (صَبِر) بكسر الباء. يقول ابن مكيّ الصقليّ في (باب غلط الطِّب):" ويقولون لضَرْبٍ من العقاقير: صَبْر. والصّواب: صَبِر على وزن فَخِذ ونَمِر. قال الشاعر:

لا تَحْسَبِ المَجْدَ تَمْراً أَنْتَ آكِلُهُ لنْ تَبْلغَ المَجْدَ حتَّى تَلْعَقَ الصَّبِرَا (الصقلّي، ١٩٩٠، ص٢٢٣).

وقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ الصقليّ بأنّ ما ذهب إليه أهل الطِّب وهو تسيكن الباء من (الصَّبِر) ليس لحناً فقال:" قال الرّادّ: إنكاره تسكين الباء من الصَّبِر عجب. وقد حكى ابن قتيبة في أبنية الأسماء أنّ كلّ ما كان على فَعِل مكسور العين أو مضمومها فإنّ التخفيف فيه جائز، وإذا خَفَّفُوا مثل هذا فربّما أَلقوا حركة الحرف المُخفَّف على ما قبله،وربّما تركوه على حركته. فيقولون في فَخِذٍ فَخْذٌ وفِخْذٌ وفي عَضُدٍ عَضْدٌ وعُضْدٌ ، وقالوا وَرِكٌ ووَرْكٌ وكَتِفٌ وكَتْفٌ. وعلى هذا قول الشاعر:

تَعَزَّيْتُ عَنْهَا كَارِهاً فَتَرَكْتُهَا وكانَ فِرَاقِيهَا أَمَرَّ مِنَ الصِّبْرِ

يُروى بفتح الصّاد وكسرها.

قال الرّادّ: فقول عامّة زماننا الصِّبْر ليس بلحنٍ لِما قدَّمنا "(اللخمي، ١٩٩٥، ص٥٧-٥٨). اعتمد ابن هشام اللخميّ في توجيه ردّه على ابن مكيّ الصقليّ في الموطن السابق على ما حكاه عن ابن قتيبة في جواز تخفيف ما كان من الأسماء على وزن فَعِل أي متحرّك العين بالضّم أو بالكسر(ابن قتيبة، ١٩٨٨، ص٣٩٨). وقد نَصَّ الخليل بن أحمد على تحريك الباء من (الصَّبِر) (الفراهيدي، د.ت، صبر). وبالرجوع إلى صحاح اللغة تبيّن لي صحّة تخطئة ابن مكيّ لأهل الطِّب في زمانه بتسكينهم الباء من (الصَّبِر)، فهذا الجوهري

يقول:" والصَّبِر: هذا الدَّواء المُرّ، لا يُسَكَّن إلا في الضرورة الشعرية "(الجوهري، ١٩٨٤، صبر).

ثالثاً: الهمز والتخفيف :

تخرج الهمزة من أقصى الحلق (الفراهيدي، د.ت، ٥٢/١)، وهي أدخل الحروف في الحلق، يشير إلى ذلك المبرّد في قوله: "فمن أقصى الحلق مخرج الهمزة. وهي أبعد الحروف، ويليها في البعد مخرج الهاء"(المبرد،١٩٩٤، ٣٢٨/١).

اختلف اللغويون القدامى والمحدثون في وصف الهمزة بالجهر والهمس، فأجمع قدامى اللغويين على أنها مجهورة (سيبويه، د.ت، ٤٣٤/٤، والمبرد،١٩٩٤، ٣٣٠/١، وابن جني، ١٩٩٣، ٦٠/١)، واختلف المحدثون، فمنهم من قال بأنها مهموسة (مناهج البحث في اللغة، ص٩٧، وأصوات اللغة، ص٢١٧-٢١٨)، ومنهم من ذهب إلى أنها صوت " لا هو بالمجهور ولا بالمهموس؛ لأن فتحة المزمار مغلقة إغلاقاً تاماً، فلا تسمع لهذا ذبذبة الوترين الصوتيين، ولا يسمح للهواء بالمرور إلى الحلق إلاّ حين تنفرج فتحة المزمار ذلك الانفراج الفجائي الذي ينتج الهمزة "(أنيس، ١٩٦١، ص٩٠).

تخفيف الهمز:

ذكر ابنُ هشام اللخميّ أن ابن مكيّ الصقليّ عدّ قول عامّة زمانه (قَرَيْتُ الكتابَ) لحناً، والصواب (قَرَأْتُ بالهمز) (اللخمي، ١٩٩٥، ص٤٨-٤٩). ونقل ابن هشام ما ذكره ابن مكيّ أن أبا عمرو الشيباني سمع أبا زيد يقول:"... من العرب من يقول قَرَيْتُ في معنى قَرَأْتُ. فقال له أبو عمرو: فكيف يقول في المستقبل؟. فسكت أبو زيد ولم يردّ جواباً؛ لأنه لو قال يَقْرا، لجاء من هذا فَعَلَ يَفْعَل بفتح العين في الماضي والمستقبل، وليس عينه ولامه حرف حَلْق، ولم يجئ كذلك باتّفاق منهم إلا أَبَى يَأْبَى وحده "(اللخمي، ١٩٩٥، ص٤٩).

لقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ، بقوله :" قال الرّادّ: قد حكى الأخفش ما يقوّي قول أبي زيد ويشهد له. ذكر أنّ من العرب من يترك الهمز في كل ما يهمز إلا أن تكون الهمزة مبدوءاً بها ...." (اللخمي، ١٩٩٥، ص٤٩).

ثم ردّ ابن هشام على مجئ (أَبَى . يَأْبَى)، يقول :" ...قال الرّادّ : قد جاء رَكَنَ يَرْكَنُ، وزاد الكوفيون غَسَا الليلُ يَغْسَى، وقَلَى يَقْلَى، وشَجَا يَشْجَا، وحَيَا يَحْيَا. وحكى كُرّاع، عَثَى يَعْثَى مقلوب من عَاثَ يَعيثُ إذا أَفْسَدَ، وحكى بعض اللغويين سَلَى يَسْلَى وقَنَطَ يَقْنَط "(اللخمي، ١٩٩٥، ص٤٩).

وبالرجوع إلى كتاب تثقيف اللسان وتلقيح الجنان نجد الكثير من الشواهد الدالة على ميل أهل زمانه إلى ترك الهمز فقد عقد لذلك باباً سمّاه (باب ما غيّروه بالهمز أو تركه) (الصقلّي، ١٩٩٠، ص١٢٢-١٢٣). ويتّضح ممّا سبق أن عامّة أهل صقلية كانوا يميلون

إلى تخفيف الهمز فتصير ياءً، كما في (قَرَيْتُ) وأصلها (قَرَأْتُ). والظاهر أنّ تخفيف الهمزة وإبدالها ياءً كان معروفاً قبل عصر ابن مكيّ، فقد ذكر سيبويه أنّ الهمزة تبدل من مكانها ياءً إذا كانت مفتوحة وكان قبلها حرف مكسور في التخفيف " ... وذلك قولك في المِئَر: مِيَر، وفي يريد أن يُقْرِئَكَ : يُقْرِيكَ "(سيبويه، د.ت، ٥٤٣/٣)، ويقول في موضع آخر:"... وأبدلوا مكان الهمزة الياء "(سيبويه، د.ت، ٣٩٠/٤). ويقول ابن جني :" اعلم أنّ كلّ همزة سكنت وانكسر ما قبلها وأردت تخفيفها قلبتها ياء خالصة، تقول في ذِئْب: ذِيب... و كذلك إذا انفتحت وانكسر ما قبلها، تقول في مِئَر :مِير، وفي يريد أن يقرئَك: يريد أن يقريك، بِئار: بِيار"(ابن جني، ١٩٩٣، ٦٨/١). وقد فسّره القدامى بترك الهمز والانتقال عنه إلى التشبيه بقَضَيْتُ و رَمَيْتُ(ابن الأنباري، ١٣٢٥هـ، ص ٢٠٨). وقد عدّه ابن جني من الإبدال على غير القياس، يقول :" فأمّا الإبدال على غير القياس فقولهم: قَرَيْتُ، وأَخْطَيْتُ، وتَوَضَّيْتُ "(ابن جني، د.ت، ١٥٢/٣).

وتخفيف الهمزة وإبدالها ياءً مثلما يرى ابن جني يجعل الكلمة شبيهة باليائي، يقول:" فإنه إذا أبدل صار إلى أحكام ذوات الياء، ألا ترى أنّ قَرَيْتُ مبدلة من قَرَأْتُ، بوزن قَرَيْتُ من قَرَيْتُ الضيفَ ونحو ذلك "(ابن جني، د.ت، ١٥٢/٣).

وممّا يؤكّد أنّ تخفيف الهمزة عُرِفَ قبل عصر ابن مكيّ الصقليّ ما ذكره ابن جني من أنّ أبا علي الفارسي قال :" ... لقى أبو زيد سيبويه فقال له: سمعت العرب تقول: قَرَيْتُ وتَوَضَّيْتُ .فقال له سيبويه:كيف تقول في أَفْعَلُ منه؟ قال: اقْرَأُ. وزاد أبو العباس هنا؛ فقال له سيبويه: فقد تركت مذهبكَ، أي لو كان البدل قويّاً للزم ووجب أن تقول: أَقْرِي، كرَمَيْتُ أَرْمِي. وهذا بيان"(ابن جني، د.ت، ١٥٣/٣-١٥٤).

والظاهر أنّ تخفيف الهمزة وإبدالها حرف لِين مرتبط بصعوبة هذا الصوت. فالهمزة كما يرى سيبويه مخرجها من أقصى الحَلْق، وهي مجهورة، وشديدة، يقول سيبويه:" واعلم أنّ الهمزة إنما فَعَلَ بها هذا من لم يحققها؛ لأنّه بَعُدَ مَخْرَجُها ،ولأنّها نَبْرَةٌ في الصدر تُخْرَج باجتهاد، وهي أبعد الحروف مخرجاً، فَثَقُل عليهم ذلك؛ لأنّه كالتَّهوُّع "(سيبويه، د.ت، ٥٤٨/٣). وهي أدخل الحروف في الحلق، يشير إلى ذلك المبرّد في قوله: " فمن أقصى الحلق مخرج الهمزة. وهي أبعد الحروف، ويليها في البعد مخرج الهاء "(المبرد، ١٩٩٤، ٣٢٨/١). ويذكر الدكتور إبراهيم أنيس أن فتحة المزمار تكون مغلقة إغلاقاً تاماً مع الهمزة، ثم تنفرج فجأةً فتنتج الهمزة ، فـ"... انحباس الهواء عند المزمار انحباساً تاماً ، ثم انفراج المزمار فجأةً عملية تحتاج إلى جهد عضلي قد يزيد على ما يحتاج إليه أي صوت آخر ممّا يجعلنا نعدّ الهمزة أشدّ الأصوات، وممّا جعل للهمزة أحكاماً مختلفة "(أنيس، ١٩٦١، ص٧٢).

رابعاً: التّخفيف والتّشديد:

وردت ألفاظ في العربية نطقت تارة بالتّخفيف، وتارة أخرى بالتّثقيل، وهذا راجع إلى اختلاف نطق القبائل العربية، وذهب بعض الباحثين إلى "أن البيئات البدوية قد آثرت التشديد... بينما البيئات المتحضّرة قد آثرت التخفيف..." (الجندي، ١٩٨٣، ٢ / ٦٦٥).

١. (حَوْصَلَة وحَوْصَلَّة . دَوْخَلَة ودَوْخَلَّة):

ذكر ابنُ هشام اللخميّ أن ابن مكيّ الصقليّ عدّ قول عامّة زمانه (حَوْصَلَة و دَوْخَلَة) غلطاً ، والصّواب (حَوْصَلَّة ودَوْخَلَّة) (اللخمي، ١٩٩٥، ص٤٧)، يقول ابن مكيّ الصقليّ في (باب ما غيّروه بالتخفيف):" ويقولون: حَوْصَلَة و دَوْخَلَة. والصّواب: حَوْصَلَّة ودَوْخَلَّة "(الصقلّي، ١٩٩٠، ص١٢٩). وقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ الصقليّ بأن (حَوْصَلَة و دَوْخَلَة) قد وردتا بالتخفيف والتشديد فقال:" قال الرّادّ: قد حكى المُطَرِّز حَوْصَلَة وحَوْصَلَّة بالتخفيف والتشديد. وفيها لغة ثالثة وهي الحَوْصَلاء. وأمّا الدَّوْخَلَّة فقد ذكر يعقوب فيها التخفيف. وهي سَفِيفَة من خُوصٍ يُوضع فيها التّمر "(اللخمي، ١٩٩٥، ص٤٧).

يتّضح ممّا سبق أن ابن هشام اللخميّ قد وجّه ما لحنت فيه عامّة أهل صقلية على وجهٍ صحيح في العربية. فقد جاء عن العرب التخفيف والتشديد في حَوْصَلَّة و دَّوْخَلَّة، وكان مصدره في تخفيف (حَوْصَلَة) قول المُطَرِّز . غلام ثعلب . ، أمّا تخفيف (دَوْخَلَة) فقد اعتمد فيه على قول ابن السكيت. وفي تهذيب اللغة " ... ثعلب عن ابن الأعرابي قال: زَوَارَة القَطَاة: ما تحمل فيه الماء لفراخها، وهي حَوْصَلتها، قال: والغَرَاغِر: الحَواصل، ويقال: حَوْصَلَة وحَوْصَلَّة وحَوْصَلاء ممدود بمعنىً "(الأزهري، د.ت، حصل). وأورد ابن منظور في اللسان " الدَّوْخَلَّة، مشدّدة اللام، سَفِيفَة من خُوص يُوضع فيها التّمر والرُّطَب، وهي الدَّوْخَلَة بالتخفيف عن كُرَّاع "(ابن منظور، ١٩٥٥، دخل).

٢. (المَنِي والمَذِي والوَدِي . والمَنِيّ والمَذْي والوَدْي):

ذكر ابنُ هشام اللخميّ أن ابن مكيّ الصقليّ عدّ قول أهل الفقه (المَنِي والمَذِي والوَدِي) غلطاً، والصّواب عنده (المَنِيّ والمَذْي والوَدْي)(اللخمي، ١٩٩٥، ص٥٥). يقول ابن مكيّ في (باب غلط أهل الفقه) " ويقولون: المَنِي، والمَذِي، والوَدِي. والصّواب: مَنِيٌّ، بالتشديد، على وزن صَبِيّ. ومَذْي، بإسكان الذال، على وزن ظَبْي. وقد يُقال: مَذِيٌّ، بالتشديد، على وزن مَنِيّ. فأمّا الوَدْي فلا يكون إلا بالدال ساكنة غير معجمة "(الصقلّي، ١٩٩٠، ص٢١٤).

لقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ الصقليّ في تخطئته لأهل الفقه بعد أن أورد نصّ ابن مكيّ السابق إلا أنّه أضاف إليه عبارة (وقد جاء بالذال معجمة والتشديد إلا أنّها لغة رديئة) وذلك في الوَدْي ، ثمّ قال :" يقول الرّادّ: أمّا المَنِيّ فلم يُختلف في تشديد يائه.

وأمّا المَذْي والوَذْي ففيهما ثلاث لغات. يقال المَذِيّ والوَدِيّ بياء مشدّدة كالمَنِيّ، ويقال المَذْي والوَذْي على مثال الرّمْي، والمَذِي والوَدِي بمنزلة العَمِي. وهذه اللغة هي التي غلّط فيها الفقهاء وهي صحيحة مقُولة. فأمّا الوَذْي بالذال معجمةً فقد حكاها الأبهري "(اللخمي، ١٩٩٥، ص٥٥).

يلاحظ من ردّ ابن هشام اللخميّ موافقته لابن مكيّ الصقليّ في انتقاده استعمال الفقهاء لكلمة (المَنِيّ) غفلاً من التشديد، إلا أنّ هذا التوافق لم يدم طويلاً حيث أشار ابن هشام اللخميّ إلى أنّ التخفيف لغة صحيحة مقولة، بل إنّه ذهب إلى أبعد من ذلك بتصحيحه (الوَذْي) مستنداً إلى حكاية الأبهري . إمام المالكيّة في العراق . لها. وقد أورد أبو الطيّب اللغوي في كتابه الإبدال (وَدَى ووَذَى) وذكر أن بينهما إبدالاً(أبو الطيب اللغوي، ١٩٦٠، ٣٦٠/١)، و نصّ الزَّبيدي في معجمه على أنّ " الوَذْي لغة في الوَدْي "(الزبيدي، ١٩٩٤، وذى).. وهذا كلّه يؤيّد ابن هشام اللخميّ في إجازته لـ(الوَذْي) بالذال المعجمة خلافاً لابن مكيّ الصقليّ.

أمّا فيما يتعلّق بالتخفيف والتشديد في تلك الألفاظ، فيظهر لي من خلال الرجوع إلى بعض المصادر اللغوية أنّ التشديد متّفقٌ عليه في (المَنِيّ) فقط، يقول ابن قتيبة :" ... والاسم المَنِيّ مُشدّد، والمَذْي والوَذْي مُخفّفان "(ابن قتيبة، ١٩٨٨، ص١٨٩)، ويقول الأزهري:" قال أبو عبيدة: قال أبو عمرو:المَنِيّ وحده مشدّد "(الأزهري، د.ت، منا)، و يقول الجوهري:" والمَنِيّ: ماء الرجل، وهو مشدّد. والمَذْي والوَذْي مُخفّفان "(الجوهري، ١٩٨٤، منا). يتّضح مما سبق أنّ تسكين الثاني في كلٍ من (المَذْي والوَذْي) أعرف من تحريكهما، وأنّ التشديد في (المَنِيّ) مُجمع عليه.

٣. (العَارِيَة والعَارِيَّة):

ذكر ابنُ هشام اللخميّ أن ابن مكيّ الصقليّ عدّ قول أهل الفقه(العَارِيَة) مُخفَّفةً خطأً، والصّواب (العَارِيَّة) مشدّدة.

لقد انتقد ابن مكيّ الصقليّ العامّة وأهل الفقه في هذه اللفظة في موضعين من كتابه، أحدهما في (باب ما غيّروا بناءه من أنواع مختلفة) حيث وجّه نقده هنا للعامّة الذين يلفظون (العَارِيَّة) غفلاً من التشديد فقال:" ويقولون: هو عندي عِيَرَة. والصّواب: عَارِيَّة ، بالتّشديد. وقد جاء عَارِيَة بالتّخفيف إلا أنّ التشديد أكثر. والياء فيهما منقلبة عن واو. وتقول العرب: بنو فلان يَتَعَوَّرون العَوَارِيَّ بينهم. وقولهم العَوَارِيّ بالواو، يدلّ أيضاً على أنّ الأصل في العَارِيَّة الواو. ويُقال: عارَة بمعنى عَارِيَّة ، وأنشد أبو زيد:

فَأَخْلِفْ وأَتْلِفْ إنَّما المَالُ عَارَةٌ وَكُلُّهُ معَ الدَّهْرِ الذي هو آكِلُه"(الصقلّي، ١٩٩٠، ص١٣٥).

والموضع الآخر وجّه نقده فيه إلى أهل الفقه في (باب غلط أهل الفقه) فقال:" ويقولون: كتاب العَارِيَة واللُّقْطَة. والصّواب: العَارِيَّة ، بتشديد الياء ، واللُّقَطَة بفتح القاف "(الصقلّي، ١٩٩٠، ص٢١٨). وقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ الصقليّ بصحّة التخفيف في (عَارِيَة) معتمداً في ذلك على السماع قائلاً:" قال الرّادّ: أمّا العَارِيَة فقد سُمِعَ فيها التخفيف إلا أنّ التشديد أكثر. وقالوا أيضاً عَارَة ، قال الشاعر:

فَأَخْلِفْ وأَتْلِفْ إنَّما المَالُ عَارَةٌ وَكُلُّهُ معَ الدَّهْرِ الذي هو آكِلُه"(اللخمي، ١٩٩٥، ٥٦).

لقد نصّ ابن قتيبة على تشديد العَارِيَّة في (باب ما يُشدّد والعوامّ تُخفِّفه) في كتابه أدب الكاتب (ابن قتيبة، ١٩٨٨، ص٢٣٥). ووردت اللفظة مشدّدة في معجم العين، يقول الخليل:" والعَارِيَّة ما استعرت من شيء، سُمِّيت به لأنّها عار على من طلبها، يُقال: هم يتعاورون من جيرانهم الماعُون والأمتعة"(الفراهيدي، د.ت، عير)، ويقول الأزهري:" وأمّا العَارِيَّة والإعارة والاستعارة فإن العرب تقول فيها: هم يتعاورون العَوارِيَّ ويَتَعَوَّرونها "(الأزهري، د.ت، عار). يتّضح من النصوص السابقة أنّ التشديد في (العَارِيَّة) أكثر من التخفيف، وقد صرّح بذلك ابن مكيّ الصقليّ في معرض انتقاده للعامّة مثلما ذكر ذلك ابن هشام اللخميّ في ردّه على ابن مكيّ الصقليّ.

٤. (آمِّين وآمِين):

ذكر ابن هشام اللخميّ أنّ ابن مكيّ الصقليّ نقل عن أهل المشرق قولهم (آمِّين) بتشديد الميم عند الدُّعاء وعدّ ذلك لحناً، والصّواب عندهم أي أهل صقلّية (آمِين). ففي مقدمة كتاب تثقيف اللِّسان أشار ابن مكيّ الصقليّ إلى أنّ أهل البُلدان يختلفون في أغاليطهم، فربّما يصيب هؤلاء فيما يغلط فيه أولئك، وربما يغلط أولئك فيما يصيب فيه هؤلاء، فقال:" ألا ترى أنّ أهل المشرق يقولون: .... آمِّين . عند الدُّعاء . بالتشديد .... وليس في بلدنا أحدٌ إلا يقول .... آمِين ..."(الصقلّي، ١٩٩٠، ص١٧).

لقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ الصقليّ بقوله:" قال الرّادّ: .... أمّا أمِّين بتشديد الميم فقد حُكي أنّها لغة ولكنّها شاذّة "(اللخمي، ١٩٩٥، ص٥٨-٥٩). وممّا هو جدير بالملاحظة أنّ ابن هشام اللخميّ أورد اللفظة . موضَع النقد . مخالفةً لما هي عليه عند ابن مكيّ الصقليّ، فاللفظة المنتقدة في نصّ الصقليّ (آمِّين) بمدّ الألف وتشديد الميم، أمّا عند ابن هشام اللخمي فهي (أَمِّين) بقصر الألف وتشديد الميم. وبالرجوع إلى العديد من المصادر اللغوية لم أجد مَن أشار إلى الصورة التي أوردها ابن هشام اللخميّ، التي استند إليها للرّد على ابن مكيّ في تلحينه لأهل المشرق. فهذا ابن قتيبة يقول في (باب ما جاء خفيفاً، والعامّة تُشدِّد):" وتقول للدّاعي: أَمِين فَعَلَ اللهُ كذا ، بقصر الألف وتخفيف الميم،

وآمِين بتطويل الألف وتخفيف الميم ، ولا تشدّد الميم "(ابن قتيبة، ١٩٨٨، ص٢٣٨)، ووردت كذلك في معجم العين وفي تهذيب اللغة بمدّ الألف وتخفيف الميم (الفراهيدي، د.ت، أمن). وأوردها الأزهري في التهذيب حاكياً عن الزجّاج:" وقال الزجّاج في قول القارئ بعد الفراغ من قراءة فاتحة الكتاب (آمِين) فيه لغتان: تقول العرب: أَمِين بقصر الألف وآمِين بالمدّ ..قال ومعناها: اللهُمَّ استجِب "(الأزهري، د.ت، أمن). والظاهر أنّ التشديد في ميم (آمِّين) . بمعنى استجِب . شاذ كما أشار ابن هشام اللخميّ.

٥. (قَاقُزَّة وقَاقُوزَة):

ذكر ابن هشام اللخميّ أنّ ابن مكيّ الصقليّ عدّ قول أهل المشرق (قَاقُزَّة) غلطاً، والصّواب عندهم أي أهل صقلّية (قَاقُوزَة). لقد ذكر ابن مكيّ الصقليّ في مقدمة كتابه تثقيف اللسان وتلقيح الجِنَان أنّ أهل المشرق "قد يغلَطون فيما لا يلفظ به أهل بلدنا، ولا سمعوا به قطُّ، مثل قولهم: قَاقُزَّة في قَاقُوزَة "(الصقلّي، ١٩٩٠، ص١٨).

إنّ توجيه ابن هشام اللخميّ لردّه على ابن مكيّ الصقليّ في تخطئته للمشرقيّين اعتمد فيه على إثبات بعض اللغويين لِقَاقُزَّة، وروايته لشاهد شعريّ وردت فيه (قَاقُزَّة) فقال:" قال الرّادّ: أمّا قَاقُزَّة فقد أنكرها بعض أهل اللغة وأثبتها بعضهم. ورُوي بيت النابغة الجعدي:

كَأَنِّي إنَّمَا نَادَمْتُ كِسْرَى فَلِي قَاقُزَّةٌ وَلَهُ اثْنَتَانِ

وما اختلف فيه أهل اللغة لا تُغَلَّطُ فيه العامّة "(اللخمي، ١٩٩٥، ص٥٨-٥٩).

لقد ذكر ابن قتيبة في (باب ما يُنقص منه ويُزاد فيه ويُبدل بعض حروفه من بعض) ما يؤيّد تخطئة ابن مكيّ للمشرقيّين في قولهم(قَاقُزَّة) فقال:" وهي القَاقُوزَة والقَازُوزَة، ولا يقال قَاقُزَّة "(ابن قتيبة، ١٩٨٨، ص٢٧٠). إلا أنّ الأزهري أثبت القَاقُزَّة فقال:" وقال الليث: القَاقُزَّة: مَشْرَبَة دون القرقار، ويقال إنها معرَّبة، وليس في كلام العرب ممّا يفصل ألِفٌ بين حرفين مَتَلَيْن ممّا يرجع إلى بناء قَفَزَ ونحوه. وأمّا بابل فهو اسم بلدة "(الأزهري، د.ت، قز). وأكّد صاحب التاج أنّ الكلمة أعجميّة قائلاً:" قال أبو حنيفة: القَاقُزَّة هو الطّاس. وقال هذا الحرف فارسيّ، وأحرف العجمي يُعرّب على وجوه "(الزبيدي، ١٩٩٤، قزز). ويتّضح ممّا سبق أنّ الكلمة معرّبة ويكون التعريب على وجوه عدّة فلا وجه لتلحين الصقليّ للمشرقيّين.

خامساً: التصحيف:

والتَّصحيف معناه كما ذكر الجوهري: " الخطأ في الصحيفة "(الجوهري، ١٩٨٤، صحف)، والخطأ في الصحيفة نتج عنه الخطأ في المشافهة، ومن ثمّ شاع نطق اللفظ على الصورة التي لم ينطق بها العرب الفصحاء، يقول المعري: "أصل التَّصحيف أن يأخذ الرجل اللفظ من قراءته في صحيفة، ولم يكن سمعه من الرجال فيغيّره عن الصواب، وقد وقع فيه جماعة من الأجلاء من أئمّة اللغة وأئمّة الحديث، حتى قال الإمام أحمد بن حنبل: ومن

يَعرى من الخطأ والتَّصحيف ؟ "(السيوطي، د.ت، ٣٥٣/٢)، وعني العلماء بالتَّصحيف " إذ رأوا فيه خطراً يهدّد اللغة، وعيباً يؤاخذ عليه فاعله، بل عاراً يَلحقُ من يصدر منه "(عيد، ١٩٨٠، ص٦٧).

وهناك مصطلح آخر مرتبط بذكر التَّصحيف، وهو مصطلح التَّحريف فقد " استعمل أهل العربية مصطلحيّ التَّصحيف والتَّحريف مترادفين أحياناً، ومختلفين أحياناً أخرى ولكنّ الشائع في الاستعمال هو تخصيص التَّصحيف بالتغيير بين الحروف المتشابهة، والتي يفرّق بينها بالنقط، مثل الدال والذال، والسين والشين، والياء والتاء ... والتَّحريف خاص بتغيير حرف مكان حرف يشبهه في الرسم كالدال واللام، والنون والزاي، والغين والفاء ... "(السيوطي، ١٩٨٨، ص٧)، ويلاحظ أن كلمة (التَّصحيف) في هذا النوع من الخطأ ذات شهرة تفوق في ذلك كلمة (التَّحريف)، وربما كان ذلك لقرب دلالتها على هذا النوع، وارتباطها بسببه الذي هو القراءة من الصُحف.

فمصطلح التَّصحيف اشتهر عن مصطلح التَّحريف في الخطأ الناتج عن القراءة في الصحف، " والحقيقة أنّ المطّلع على نماذج التَّصحيف والتَّحريف في مصادرها يلاحظ أنّ الأمثلة التي ترد عن ذلك يتنوّع التغيير فيها، دون النصّ على أنّ هذا تصحيف، وذاك تحريف، وأنّ منها ما يتعلّق بتغيير النقط أو الشكل أو الحروف وأحياناً الإعراب "(عيد، ١٩٨٠، ص٦٧)، ومن ثَمَّ فكلّ " من التَّصحيف والتَّحريف يطلقان على رواية الخطأ الناتج عن قراءة الرسم العربي، ويدلان على مطلق التغيير والتبديل فيما يتعلق بذلك"(عيد، ١٩٨٠، ص٦٧).

والسبب الأساسي في حدوث ظاهرة التَّصحيف يرجع إلى الخط العربي، وقابليته للتَّصحيف والتَّحريف؛ ذلك أن حروفه متشابهة يميّز بينها النقط التي توضع فوقها أو تحتها، إذ توجد خمسة أحرف على صورة واحدة، هي: الباء، والتاء، والثاء، والياء، والنون، وثلاثة أحرف على صورة واحدة، وهي الجيم والحاء والخاء، وحرفان على صورة واحدة، وهما: الدال والذال – والراء والزاء – والسين والشين – والصاد والضاد – والطاء والظاء – والعين والغين.

ومن ثَمَّ التزم كثير من العلماء أن يكتبوا اللفظ بصورة يسلم فيها من التَّصحيف، وذلك كأن ينصّوا على أنه بالمثنّاة الفوقية أو التحتية، أو بالسين المهملة أو بالشين المعجمة، ومن ذلك تعبيرهم عن التاء بالمثنّاة الفوقية، والياء بالمثنّاة التحتية، والسين بالمهملة والشين بالمعجمة... وهكذا، حتى لا يقع التَّصحيف والتَّحريف عند القراءة.

١. (أفلتن وأقلتن):

ذكر ابن هشام اللخميّ أن ابن مكيّ الصقليّ نقل عن عامّة زمانه قولهم (أَفْلَتْنَ) بالفاء بدلاً من (أَقْلَتنَ) بالقاف وعَدّه تصحيفاً، وذكر أنهم ينشدون قول ابن أبي ربيعة:

فَلَمْ أَرَ كالتَّجْمِيرِ مَنْظَرَ نَاظِرٍ ولا كَلَيَالِي الحَجِّ أَفْلَتْنَ ذَا هَوَى

هكذا (بالفاء) أَفْلَتْنَ ، بدلاً من (القاف) أَقْلَتْنَ(اللخمي، ١٩٩٥، ص٤٨).

ورواية الشاهد عند ابن مكيّ (أَقْلَتْنَ)، بالقاف وعلّق على الشاهد بقوله " يقولون: أَفْلَتْنَ بالفاء، وذلك تصحيف إنما هو بالقاف من القَلَت وهو الهلاك"(الصقلّي، ١٩٩٠، ص٤٥). ورواية الشاهد عند ابن هشام اللخميّ (أَفْلَتْنَ) بالفاء(اللخمي، ١٩٩٥، ص٤٨)، تبطل موضع الاستشهاد به.

لقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ الصقليّ بأن (أَفْلَتْنَ) بالفاء ليس بتصحيف كما ظن ابن مكيّ، ولكنه أنكرها و"...جعلها تصحيفاً لأنه لم يعرف معناها". وذكر ابن هشام اللخميّ أن البيت رُويَ (أَفْلَتْنَ) بالفاء واللام ، و(أَقْلَتْنَ) بالقاف واللام ، و(أَفْتَنَّ) بالفاء والتاء، يقول:"..فمن روى بالفاء واللام فمعناه الهلاك كرواية القاف واللام ...ومن روى بالفاء والتاء فمعناه صَيَّرْتَهُ مفتوناً"(اللخمي، ١٩٩٥، ص٤٨).

والمعاجم العربية تجعل (فَلَتَ) بالفاء مادةً، و(قَلَتَ) بالقاف مادة أخرى (الفراهيدي، د.ت، والأزهري، د.ت، والزمخشري، ١٩٩٨، وابن منظور، ١٩٥٥). وتكاد تتّفق على أن (فَلَتَ) تشتمل في معانيها على الانفلات والتخلّص فجأة، و(قَلَتَ) تشتمل في معانيها على الهلاك. وأمّا (فَتَنَ) فـ"...أهل الحجاز يقولون: فَتَنْتُهُ المرأة، إذا وَلَّهَتْهُ وأَحَبَّهَا، وأهل نجد يقولون : أَفْتَنْتُهُ "(ابن منظور، ١٩٥٥، فتن).

٢. (الزُّمُرُّد والزُّمُرَّذ):

ذكر ابن هشام اللخميّ أن ابن مكيّ الصقليّ نقل عن عامّة زمانه قوله (الزُّمُرُّد) بالدَّال بدلاً من (الزُّمُرَّذ) بالذّال المعجمة وفتح الراء وعدّه خطأً، حيث يقول ابن مكيّ الصقليّ في (باب التصحيف بين الدال والذال):" ويقولون الزُّمُرُّد. والصواب: زُمُرُّذ بالذال وفتح الراء، وقد تُضمّ "(الصقلّي، ١٩٩٠، ص٣٥).

لقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ الصقليّ بقوله:" قال الرّادّ: بل الصواب زُمُرُّذ بضمّ الراء. قال سيبويه . رحمه الله . في الأبنية: ويكون على مثل فُعُلُّل وهو قليل. قال الرّادّ: فَتْحَت الرّاء خرجت عن الأبنية. وإنما اتّبع فيه ابن قتيبة وكذا وقع في كتابه بفتح الرّاء"(اللخمي، ١٩٩٥، ص٩٥) يتّضح من خلال ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ أنه لم يتطرّق إلى التصحيف الذي حكاه ابن مكي على ألسنة عامّة أهل زمانه، فقد نصّ ابن مكيّ على تغييرين أحدثتهما العامة في كلمة (الزُّمُرَّذ) وهما: تصحيف الذال دالاً، وإبدال

حركة الرّاء من الفتح إلى الضمّ. وقد اعترض ابن هشام على تحريك الراء بالفتح، وعدّ ذلك خروجاً عن الأبنية معتمداً في ذلك على مقولة سيبويه في الأبنية (ويكون على مثل فُعُلُّل وهو قليل). وبالرجوع إلى بعض المعاجم العربية وجدت الكلمة مضبوطة بضمّ الراء في العين(الفراهيدي، د.ت، زبرجد، والأزهري، د.ت، زبرجد، الجوهري، ١٩٨٤، زمرد)، إلا أن ما يستحقّ التّمعّن هو ورود (الزُّمُرُّذ) بالدال المهملة لا الذال المعجمة في المعاجم السالفة مما يجعل حكم ابن مكيّ على عامة زمانه غير صحيح .

سادساً: العموم والخصوص:

اللفظ العام هو الذي يشمل كل شيء متحقّق فيه معناه ، ودائماً يستخدم اللغويون عند تفسير اللفظ العام كلمة (كلّ)، ومن ذلك: " كلُّ ما عَلاكَ ، فَأَظَلَّكَ ، فهو سَمَاء "(الثعالبي، د.ت، ص١). فلفظ السَّماء عام يُطلق على كل شيء عالٍ مُظِل، ومن هنا فهو يُطلق على السَّماء المقابلة للأرض، وعلى سَقْف البيت، وعلى أَعلى الفَرَس ... وهكذا ، ومن أمثلة ألفاظ العموم أيضاً لفظ (البُرَة)، وهو كل حَلْقَة، ومن هنا أطلقت البُرَة على القَرْط والسِّوار والخَلْخَال؛ لأنَّها كلها على هيئة الحَلْقة ، وكلها يتحقّق فيها معنى الاستدارة.

واللفظ الخاصّ هو الذي " يتخلّل فيقع على شيء دون أشياء "(ابن فارس، د.ت، ص٣٤٤)، وغالباً ما تستعمل كلمة (خاصّة) في التعبير عن خصوص اللفظ، ومن ذلك قول السيوطي: "والخَرَابة: سرقة الإبل خاصة ... والسَّارِب: الماضي في حاجته بالنهار خاصة ... والنُّحُوص التي لا لبن لها من الأُتُن خاصة، واللَّجْبَة التي قلّ لبنها من المعز خاصّة"(السيوطي، د.ت، ٤٣٨/١). فهذه الألفاظ اختصّ معناها بشيء، بحيث لا يصحّ إطلاقها على أشياء تناظر أو تشابه الشيء الذي أطلقت عليه، فالسَّارِب مثلاً خاص بالماضي في حاجته نهاراً، ومن هنا فلا يصحّ إطلاقه على الماضي في حاجته ليلاً، وكذلك النُّحُوص خاص بالأتان التي لا لبن لها بحيث لا يصحّ إطلاقه على الناقة أو الشاة التي لا لبن لها.

١. (لَبَن ولِبَان):

ذكر ابن هشام اللخميّ أنّ ابن مكيّ الصقليّ عَدّ قول عامّة زمانه (لَبَنِ النِّسَاء) غلطاً، والصواب (لِبَان) (اللخمي، ١٩٩٥، ص٥٢-٥٣). ونصّ ابن مكيّ وارد في (باب ما جاء لواحدٍ فأدخلوا معه غيره) يقول:" مِن ذلك اللَّبَن، يجعلونه لِبَنَاتِ آدم كالبهائم، ثم يقولون: تداويت بِلَبَنِ النِّسَاء، وشبع الصَّبِيُّ بِلَبَنِ أمِّه. وذلك غلط. إنّما يقال: لَبَن الشَّاة ولِبَان المرأة. قال الشاعر:

أَخِي أَرْضَعَتْنِي أُمُّهُ بِلِبَانِهَا (الصقلّي، ١٩٩٠، ص١٧٦)

لقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ مخالفاً له فيما ذهب إليه مستدلاً بحديث نبويّ وردت فيه لفظة (لَبَن) دالّةً على النساء فقال:" قال الرّادّ: قد رُوي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في لَبَنِ الفَحْل أنّه يُحَرِّمُ. كذا رواه الفقهاء. وتفسيره: الرجل تكون له المرأة وهي مرضع بِلَبَنِهِ فكلّ مَنْ أَرْضَعَتْهُ بذلك اللَّبَن مُحَرَّمُونَ عليه وعلى ولده من تلك المرأة وغيرها لأنّه أبوهم جميعاً. والصحيح في هذا أن يقال: إنّ اللِّبَان للمرأة خاصّة كما قال أبو الأسود:

فَإِلاَّ يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا

واللَّبَن لكلّ شيء، للمرأة وغيرها "(اللخمي، ١٩٩٥، ص٥٣).

ومن خلال تتبّع هذه اللفظة أعني (اللِّبان) في بعض كتب اللغة، يظهر أنّ ما ذهب إليه ابن مكيّ هو الصّواب ، فهذا ابن السكّيت يقول:" وتقول: هو أخوه بِلِبَانِ أمّه، ولا تقل بِلَبَنِ أمّه، إنّما اللَّبَن الذي يُشرب من ناقة أو شاة أو بقرة "(ابن السكيت، د.ت، ص٧٣).

وأشار إلى ذلك الجوهري في صحاحه فقال:" واللِبان بالكسر، كالرِّضَاع، يقال: هو أخوه بِلِبَان أمِّه " (الجوهري، ١٩٨٤، لبن). إلا أنّ عبارة ابن هشام اللخمي أدقّ من عبارة ابن مكي القاضية بتخطئة استعمال (لَبَن المرأة)، فاللَّبَن لفظة عامّة للثّديّيات أما اللِّبَان فخاصّة بالمرأة.

٢. (أُمَّهَات وأُمَّات):

ذكر ابن هشام اللخميّ أنّ ابن مكي الصقلي عدّ قول عامّة زمانه (أُمَّهَات الأولاد من الغنم) غلطاً، والصواب (أُمَّات) بغير هاء(اللخمي، ١٩٩٥، ص٦٨). يقول ابن مكيّ الصقليّ في (باب ما جاء لواحدٍ فأدخلوا معه غيره): " وكذلك قولهم أيضاً: عزلت من الغنم أُمَّهَات الأولاد، غلط. إنّما يُقال أُمَّهَات لِبَنَاتِ آدم خاصّة. فأمّا البهائم فإنّما يُقال فيها: أُمَّات، بغير هاءٍ، قال الشاعر:

كَانَتْ هَجَائِنُ مَالِكٍ ومُحَرِّقٍ أُمَّاتِهِنَّ وَطَرْقُهُنَّ فَحيلا "(الصقلّي، ١٩٩٠، ص١٧٧).

لقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ الصقليّ بقوله:" قال الرّادّ: هذا الذي ذكره هو الأغلب وقد يأتي بخلاف ذلك. قال الشاعر:

قَوَّالُ مَعْرُوفٍ وَفَعَّالُه عَقَّارُ مَثْنَى أُمَّهَاتِ الرِّبَاعْ

فاستعمل أُمَّهَات بالهاء في الإبل.

وقال آخر:

إِذَا الأُمَّهَاتُ قَبَحْنَ الوُجُوهَ فَرَجْتَ الظّلامَ بِأُمَّاتِكَا

فاستعمل الأُمَّات بغير هاء في الآدميّات "(اللخمي، ١٩٩٥، ص٦٨).

اعتمد ابن هشام اللخميّ في توجيه ردّه على ابن مكيّ الصقليّ على ما رُوي من شواهد شعرية وردت فيها اللفظتان موضع النقد بخلاف ما قاله ابن مكيّ، مع اعتداده بقول ابن مكيّ ووصفه بأنه الأغلب. لقد نصّ الأزهري في التهذيب على أنّ (الأُمّ) " تُجمع من غير الآدميّات أُمَّات بغير هاء، وأمّا بنات آدم فهُنَّ أُمَّهَات ... وزيدت الهاء في الأُمَّهات لتكون فرقاً بين بنات آدم وسائر إناث الحيوان "(الأزهري، د.ت، أمه).

وذكر الجوهري مثله فقال :" ... وقال بعضهم: الأُمَّهَات للناس والأُمَّات للبهائم "(الجوهري، ١٩٨٤، أمم). يتّضح مما سبق أنّ تخصيص ابن مكيّ لفظة (أُمَّهَات) لبنات آدم، و(أُمَّات) للبهائم هو الرأي الأرجح اعتماداً على ما نقلته من أقوال بعض اللغويين.

الخاتمة:

كان ابن هشام اللخميّ ينقل عن ابن مكيّ الصقليّ الظواهر الصوتية موضع الردّ وقد لوحظ في هذه النقول ما يلي:

١. بعض النقول وردت بتمامها كما هي دون أدنى تغيير عند ابن هشام اللخميّ ، وابن مكيّ الصقليّ .

٢. هناك نقول وردت عند ابن هشام اللخميّ مبتورة ، تؤثّر أحياناً في فهم النص بشكل سليم ولكنها وردت عند ابن مكيّ الصقليّ ولها تتمّة تُكمّلها وتدفع ذلك الخلل .

٣. بعض الشواهد الشعرية التي احتجّ بها ابن مكيّ الصقليّ وردت عند ابن هشام اللخميّ برواية أخرى تُبطل موضع الاستشهاد .

اعتمد ابن هشام اللخميّ في توجيهاته الصوتية فيما ردّ فيه على ابن مكيّ الصقليّ على الأسس التالية :

١. ما حكاه بعض المتأخرين وورد عنهم لا معنى لإنكاره على العامّة ولا تُلحّن فيه .

٢. ما أجازه بعض المتأخرين لا معنى لإنكاره على العامّة ولا تُلحّن فيه .

٣. الألفاظ الدخيلة الأعجمية التي تكلّمت بها العرب لا معنى لإنكارها على مَن تكلّم بها.

٤. ما كان للعرب فيه أكثر من لغة لا تُلحّن فيه العامّة ، حتى وإن كان ثمّة لغة أفصح من الأخرى.

٥. ما اختلف فيه أهل اللغة لا تُغَلَّط فيه العامّة.

٦. قبوله اللغة الرديئة الشّاذّة التي لا يُؤْبَهُ لها ولا يُلتفت إليها.

لقد توسّع ابن هشام اللخميّ في تصويبه لكثير من الظواهر الصوتية التي ردّ فيها على ابن مكيّ الصقليّ ، ويتّضح ممّا سبق أن ابن هشام اللخميّ كان حذراً في تخطئة الاستعمال اللغوي الذي أورده ابن مكيّ الصقليّ ، وعدّه ممّا لحنت فيه عامّة أو خاصّة أهل زمانه في صقلية.

المصادر والمراجع

١ـ الأزهري، خالد بن عبد الله. التصريح بمضمون التوضيح. (١٤١٨هـ/١٩٩٧م)، تحقيق د.عبد الفتاح بحيري. مطبعة الزهراء. ط ١.

٢ـ الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد. تهذيب اللغة. (د.ت)، تحقيق عبد السلام هارون وآخرين. الدار المصرية للتأليف والترجمة.

٣. ابن الأنباري، محمد بن القاسم. الأضداد في اللغة. (١٣٢٥هـ)، المطبعة الحسينية. القاهرة.

٤. أنيس، إبراهيم. الأصوات اللغوية. (١٩٦١م) مكتبة النهضة المصرية. القاهرة.

٥. أيوب، عبد الرحمن. أصوات اللغة. (١٩٦٨م)، طبعة الكيلاني. ط ٢.

٦. بشر، كمال. الأصوات العربية. (١٩٩٠م)، مكتبة الشباب. القاهرة.

٧. البطليوسي، أبو محمد عبد الله بن محمد:

ـ الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب. (١٩٨٢م)، تحقيق مصطفى السقا وآخرين. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة.

. المثلّث. تحقيق صلاح الفرطوسي. (١٩٨١م)، دار الرشيد. العراق.

٨ـ الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد. فقه اللغة وسرّ العربية. (د.ت)، دار الكتب العلمية. بيروت.

٩. الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب. الحيوان. (د.ط)، تحقيق عبد السلام هارون. الهيئة العامة لقصور الثقافة. القاهرة.

١٠ـ الجندي، أحمد علم الدين. اللهجات العربية في التراث. (١٩٨٣م)، الدار العربية للكتاب. ليبيا.

١١. ابن جني، أبو الفتح عثمان:

. الخصائص. تحقيق محمد علي النجار. (د.ت)، دار الكتاب العربي. بيروت.

. سر صناعة الإعراب. (١٤١٣هـ/١٩٩٣م)، تحقيق د. حسن هنداوي. دار القلم. دمشق. ط ٢.

١٢ـ الجواليقي، موهوب بن أحمد بن محمد. المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم. (٢٠٠٣م)، تحقيق أحمد محمد شاكر. مطبعة دار الكتب والوثائق القومية. القاهرة. ط ٤.

١٣ـ الجوهري، إسماعيل بن حمّاد. صحاح اللغة وتاج العربية. (١٤٠٤هـ/١٩٨٤م)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار. دار العلم للملايين. بيروت. ط ٣.

١٤. حسّان، تمّام. مناهج البحث في اللغة. (١٩٩٠م)، مطبعة الأنجلو المصرية. مصر.

١٥ـ ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن. جمهرة اللغة. (١٩٨٨م)، تحقيق د. رمزي منير بعلبكي. دار العلم للملايين. بيروت. ط ١.

١٦ـ الرّازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر. مختار الصحاح. (١٩٩٠م)، دار إحياء التراث العربي. بيروت.

١٧. الزُّبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن:

. طبقات النحويين واللغويين. (١٩٧٣م)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف. القاهرة.
. لحن العامّة. تحقيق د. عبد العزيز مطر. (١٩٦٧م)، دار المعارف. القاهرة.
١٨ــ الزَّبيدي، محمد مرتضى الحسينيّ الواسطيّ. تاج العروس من جواهر القاموس. (١٤١٤هـ/١٩٩٤م)، تحقيق علي شيري. دار الفكر. بيروت.
١٩. الزمخشري، جار الله محمود بن عمر. أساس البلاغة. (١٩٩٨م)، تحقيق د. مزيد نعيم و د. شوقي المعري. مكتبة لبنان ناشرون. ط ١.
٢٠. ابن السكّيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق:
. الإبدال. تحقيق حسين محمد شرف. (١٩٧٨م)، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية. القاهرة.
. إصلاح المنطق. (د.ت)، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون. دار المعارف. القاهرة.
٢١. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. الكتاب. (د.ت)، تحقيق عبد السلام هارون. دار الجيل. بيروت. ط ١.
٢٢. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر:
. التطريف في التصحيف. (١٤٠٩هـ/١٩٨٨م)، تحقيق د.علي حسن البواب. دار الفائز. السعودية. ط ١.
. المزهر في علوم اللغة وأنواعها. (د.ت)، دار الجيل. بيروت.
٢٣ــ الصقليّ، أبو جعفر عمر بن خلف بن مكيّ. تثقيف اللسان وتلقيح الجنان. (١٤١٠هـ/١٩٩٠م)، قدّم له وقابل مخطوطاته وضبطه مصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية. بيروت. ط ١.
٢٤. أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي الحلبي:
. الإبدال. تحقيق عزّ الدين التنوخي. (١٩٦٠م)، طبعة مجمع اللغة العربية. دمشق.
. مراتب النحويين. (١٩٧٤)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف. القاهرة.
٢٥. عمر، أحمد مختار. دراسة الصوت اللغوي. (١٤١١هـ/١٩٩١م)، عالم الكتب. القاهرة.
٢٦. عيد، محمد. المظاهر الطارئة على الفصحى. (١٩٨٠م)، عالم الكتب. القاهرة.
٢٧ـ ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا. الصاحبي. (د.ت)، تحقيق السيد أحمد صقر. دار إحياء الكتب العربية. مصر.
٢٨ـ الفراهيدي، الخليل بن أحمد. كتاب العين. (د.ت)، تحقيق د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي. دار ومكتبة الهلال. بيروت.
٢٩ـ الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب. القاموس المحيط والقابوس الوسيط فيما ذهب من لغة العرب شماطيط. (د.ت)، طبعة بولاق. القاهرة.
٣٠ـ ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم. أدب الكاتب. (١٤٠٨هـ/١٩٨٨م)، شرح الأستاذ علي فاعور. دار الكتب العلمية. بيروت. ط١.

٣١. اللخميّ، محمد بن أحمد بن هشام. المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان. (١٤١٥هـ/١٩٩٥م)، تحقيق مأمون الجنّان. دار الكتب العلمية. بيروت. ط ١.

٣٢. المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد:

ـ الكامل في اللغة والأدب. (١٤١٣هـ/١٩٩٣م)، تحقيق د. محمد أحمد الدالي. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط ٢.

. المقتضب. (١٤١٥هـ/١٩٩٤م)، تحقيق محمد عضيمة. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية. القاهرة.

٣٣. مصطفى، إبراهيم وآخرون. المعجم الوسيط. (١٩٨٩م)، دار الدعوة. إسطنبول. ط ١.

٣٤. مطر، عبد العزيز:

. تثقيف اللسان (بحوث لغوية). (١٤١٢هـ/١٩٩١م)، دار المعارف. القاهرة. ط ١.

. لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة. (١٩٧٦م)، دار المعارف. القاهرة.

٣٥ـ ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم. لسان العرب. (١٩٥٥م)، دار صادر. بيروت.

٣٦ـ الهنّائيّ. علي بن الحسن المعروف بكُرَّاع النَّمل. المنتخب من غريب كلام العرب. (١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م)، تحقيق د. يحيى مراد. دار الحديث. القاهرة.